Norwegian Embassy

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

من الحوار إلى التطبيق العملي: مسارات السياسات نحو ديمقراطية أردنية

تحرير: أنس الدبّاس
معهد السياسة والمجتمع

٢٠٢٥

من الحـوار إلى التطبيق العملـي:
مســارات السياســات نحـو ديمقراطيــة أردنيــة

جدول المحتويات

المقدمة..... ١

بناء القدرات السياسية: الدور الاستراتيجي للتحليل السياسي والسياسات في دعم الأحزاب الأردنية ٣

آليات الحوكمة وهياكل المساءلة في الأحزاب السياسية..... ٢٤

بناء أحزاب سياسية مستدامة في الأردن: خيارات سياسية لتعزيز الديمقراطية... ٤٠

دور الشباب في السياسة والأحزاب..... ٦٢

دور المرأة في السياسة والأحزاب السياسية ٨١

المقدمـــــــة

نظم معهد السياسة والمجتمع، بالشراكة مع السفارة النرويجية في عمّان، سلسلة ورش عمل في إطار مشروع "التحول الديمقراطي والسياسي: نهج نرويجي–أردني". جمعت هذه الورش أكاديميين وبرلمانيين وشخصيات سياسية نرويجية وأردنية لتعزيز الحوار بين ممثلي الديمقراطيات الانتقالية والمتماسكة. وتناولت المناقشات مجموعة من المواضيع، من الإدماج الديموغرافي إلى مأسسة الأحزاب السياسية.

بناءً على المجلد الأول، "دروس في التحول الديمقراطي: من النرويج إلى الأردن"، الذي قدّم تحليلات أكاديمية للنظرية والتطبيق، يُكمّل هذا المجلد الثاني هذا العمل من خلال استخلاص رؤى الورشة في خمس أوراق سياسات مُركّزة. تتناول كل ورقة جانبًا أساسيًا من الممارسة الديمقراطية ذات الصلة بالمشهد السياسي الأردني.جمعت منهجيتنا بين البيانات الأولية التي جُمعت من خلال ورش العمل والبحوث المكتبية الثانوية لسدّ الثغرات المتبقية، مما يُتيح دراسة شاملة للقضايا المطروحة.

وإدراكًا لتعقيد التحولات الديمقراطية وارتباطها بالسياق، تسعى هذه المجموعة إلى تجاوز الإصلاحات السطحية. يتناول هذا الكتاب القيود الهيكلية والثقافية التي لا تزال تُشكّل تحديًا للتطور الديمقراطي في الأردن في ظلّ التقلبات المؤسسية وتزايد التشكك العام تجاه السياسة الرسمية.

تُحلّل أوراق السياسات، مجتمعةً، مواطن الضعف في النظام الحزبي الأردني، وتقترح تدخلات عملية تهدف إلى إصلاح الحياة الحزبية السياسية وتنشيطها ومأسستها. تشمل المواضيع الرئيسية حوكمة الأحزاب الداخلية، والتماسك الأيديولوجي والسياسي، ومشاركة الشباب والنساء، واستدامة الأحزاب على المدى الطويل.

نهدف من خلال هذين المجلدين إلى إرساء خطوة أساسية نحو ديمقراطية تداولية وتشاركية ومساواتية وتمثيلية في الأردن. ونظرًا لندرة الأبحاث الأولية والبيانات الموثوقة حول السياسة الأردنية، فإننا نؤكد مجددًا على دعوتنا لإجراء دراسات تجريبية دقيقة، ونشجع القراء على التفاعل النقدي مع الأدلة والمساهمة بتوصياتهم المستنيرة.

أنس الدباس.

الورشة الأولى :

١٩ حزيران ٢٠٢٥

بناء القدرات السياسية: الدور الاستراتيجي للتحليل السياسي والسياسات في دعم الأحزاب الأردنية

- السيد ماني الحسيني ، النائب في البرلمان النرويجي
- السيد عمر عياصرة، عضو مجلس الأعيان الأردني

بناء القدرات السياسية: الدور الاستراتيجي للتحليل السياسي والسياسات في دعم الأحزاب الأردنية

التوطئة

تأتي هذه الورقة السياساتية نتاجًا لجهودٍ بحثية وحوارية جُمعت في إطار جلسة متخصصة عُقدت بهدف مناقشة القضايا والتحديات ذات الصلة. شارك في تقديم هذه الورقة كلٌّ من النائب في البرلمان النرويجي السيد ماني الحسيني، الذي أضاف بعدًا دوليًا وخبرةً مقارنة في تحليل السياسات، عضو مجلس الأعيان الأردني السيد عمر عياصرة الذي قدّم رؤية محلية مستندة إلى واقع المنطقة وخبرته في المجال السياسي والإعلامي.

وقد حضر الجلسة نخبة من الخبراء، والأكاديميين، وصناع السياسات، وممثلين عن القطاعات ذات العلاقة، مما أتاح نقاشًا ثريًا ومتعدد الأبعاد تناول أهم التحديات والفرص المتاحة، وساهم في بلورة عدد من المقترحات والتوصيات العملية.

وقد ساهم فريق الأبحاث في *معهد السياسة والمجتمع* في إعداد هذه الورقة، من خلال تحليل المخرجات وتطوير البدائل السياساتية، وصياغتها ضمن إطار تحليلي يعكس التوصيات القابلة للتطبيق.

تهدف هذه الورقة إلى تلخيص أهم ما طُرح من أفكار ورؤى خلال اللقاء، وتقديم مقترحات سياساتية قابلة للتطبيق، بما يسهم في تعزيز الفهم العميق للقضية المطروحة ودعم جهود الإصلاح والتطوير في هذا المجال .

الملخص التنفيـــذي

تتناول هذه الورقة السياساتية بُعدًا جوهريًا طالما تم التغافل عنه في مسار تطوير الأحزاب السياسية في الأردن، ويتمثّل في القدرة التحليلية لدى الأحزاب على صياغة سياسات قائمة على الأدلة، ومنسجمة أيديولوجيًا مع رؤاها وبرامجها. ففي سياق ديمقراطي انتقالي يتّسم بالتجزئة، والشخصانية، وغياب الاتساق السياسات، يُشكّل غياب التحليل السياسي والسياسات المؤسسي داخل الأحزاب عاملًا يقوّض قدرتها على تقديم برامج انتخابية مقنعة، واستقطاب الناخبين، والأداء الفاعل تحت قبة البرلمان.

تُواجه الأحزاب الأردنية جملة من التحديات البنيوية والسياقية؛ فغالبًا ما يتم تأسيسها على أسس شخصية أو ولاءات عشائرية، لا على رؤى أيديولوجية واضحة. كما تعاني من ضعف في الموارد المالية، ونقص في الكفاءات الفنية، وغياب ثقافة مؤسسية تدعم إنتاج السياسات داخليًا. وفي ظل غياب وحدات بحثية داخلية، أو إمكانية الوصول إلى بيانات موثوقة، أو وجود صلات مع المؤسسات الأكاديمية أو المحللين المستقلين، تتسع الفجوة التحليلية، وتتحوّل البرامج الحزبية إلى شعارات عامة بدلًا من مقترحات سياساتية ملموسة، ما يقلل من فرص التنافس الانتخابي، ويُضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الديمقراطية، وتقترح الورقة تدخلين سياساتيين يسعيان إلى إضفاء الطابع المؤسسي على القدرات التحليلية ضمن النظام الحزبي الأردني:

١. وحدات دعم سياسات ممولة من الدولة :وحدات مستقلة مدعومة من الحكومة، تُشرف عليها إما السلطة التشريعية أو الهيئة المستقلة للانتخاب، وتقدّم خدمات تحليل تشريعي، وتقييمات أثر، وملخّصات بيانات لجميع الأحزاب المسجّلة. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق عدالة معرفية بين الأحزاب، وتمكين النقاش العام من الاستناد إلى أدلة عبر الطيف السياسي.

٢. شراكات أكاديمية :حوافز تدعمها الدولة لتشجيع التعاون المؤسسي بين الجامعات ومراكز الفكر من جهة، والأحزاب السياسية من جهة أخرى، بما يعزز التبادل المعرفي ويُجسّر الفجوة بين التنظير الأكاديمي والممارسة السياسية. وتُسهم هذه الشراكات في بناء قاعدة بحثية مستدامة داخل الأحزاب، وإعداد جيل جديد من المحللين السياسيين المؤهلين.

تخضع المقترحان للتقييم وفقًا لأربعة معايير رئيسية: الجدوى السياسية، والكفاءة الاقتصادية، ودرجة التحديد، والأثر بعيد المدى. وتُظهر نتائج التحليل أن كلا المقترحين قابل للتنفيذ من الناحية الاقتصادية، رغم احتمال مواجهة الشراكات الأكاديمية لبعض التحفظات الأيديولوجية من أطراف سياسية. أما وحدات الدعم

السياسات العامة، فهي قابلة للتوسعة، ويمكن دمجها ضمن الأطر المؤسسية القائمة بأدنى قدر من المخاطر.

وتوصي الورقة بخطّة تنفيذية من مرحلتين: أولًا، إطلاق مشروع تجريبي لوحدات الدعم السياسات ضمن البُنى الانتخابية والتنظيمية القائمة؛ وثانيًا، إطلاق مسارات تواصل مؤسسية منظّمة بين الجامعات والجهات السياسية الفاعلة.

إن تعزيز البنية التحليلية للأحزاب لا يسهم فقط في تحقيق الاتساق السياسات وتعزيز المساءلة الانتخابية، بل يُعد أيضًا ركيزة أساسية ضمن مشروع أوسع يهدف إلى ترسيخ المسار الديمقراطي في الأردن.

المقدمـــة

أصبح دور التحليل السياسي والسياسات محورًا متزايد الأهمية في تشكيل الأنظمة الديمقراطية ضمن نماذج الحوكمة الحديثة. وفي الديمقراطيات الانتقالية مثل الأردن، غالبًا ما تكون قدرة الأحزاب السياسية على بلورة برامج سياساتية متماسكة ومستندة إلى الأدلة محدودة، الأمر الذي يضعف من قدرتها على صياغة سياسات واضحة، وتحديد أولوياتها، وربط أيديولوجيتها بالسياقين الاجتماعي والسياسي المعاصرين، فضلاً عن قدرتها على جذب الناخبين والأداء الفاعل داخل البرلمان.

ويُقصد بالتحليل السياسي قدرة الأحزاب على فهم منظومات القوة، وتحديد الجهات الفاعلة ومصالحها، وتحليل المخاطر والمكاسب والتحديات المتقاطعة. أما التحليل السياسات، فيُشير إلى قدرة الأحزاب على استخدام البيانات التجريبية والأطر النظرية في تصميم سياسات تقدّم حلولًا عملية وواقعية للمشكلات العامة. ويتيح الجمع بين التحليل السياسي والتحليل السياساتي للأحزاب أن تتموضع بشكل واضح ضمن أطرها الأيديولوجية، استنادًا إلى أسس معرفية، وأن تقدّم سياسات قابلة للتنفيذ وتستجيب لتطلعات القاعدة الانتخابية، مما يُعزز من حضورها السياسي ويزيد من فاعليتها في الميدان العام

في ظل غياب هذه القدرات التحليلية، تُواجه الأحزاب خطر فقدان إطارها الأيديولوجي، ما قد يؤدي إلى تمحورها حول شخصيات بعينها بدلًا من التمركز حول رؤى شاملة، أو الاكتفاء بشعارات عامة على حساب تقديم سياسات ملموسة وقابلة للتطبيق. وتتفاقم هذه المخاطر بشكل خاص لدى الأحزاب الناشئة، التي تفتقر إلى الإرث المؤسسي الذي يُمكنها من الصمود أمام التحولات الشعبوية. وبالتالي، لا يعد التحليل السياسي والسياساتي ترفًا متاحًا فقط للأحزاب الراسخة، بل هو ضرورة ملحة لضمان فعالية النظام الديمقراطي، لاسيما في الأنظمة الانتقالية التي تواجه تحديات مركبة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

وتتناول هذه الورقة أهمية التحليل السياسي والسياساتي بالنسبة للأحزاب السياسية في الأردن، حيث تُسلّط الضوء على التحديات التي تعوق امتلاكها للقدرات التحليلية المطلوبة، وتستعرض أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وتُقدّم بدائل سياساتية تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الدور الحيوي. ويتمثل الهدف الأشمل من هذه الورقة في تعزيز المساءلة الديمقراطية، وضمان استدامة الأحزاب السياسية على المدى البعيد

السيـاق الأردني

يتّسم المشهد السياسي الأردني بالتقلّب، والتجزئة، والإرث التاريخي لسياسات شخصية وخدماتية. إذ إن العديد من الأحزاب تنشأ حول شخصيات معينة أو ولاءات عشائرية، لا بناءً على أجندات سياساتية واضحة. وقد جاء قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٢٢ ليشجّع ظهور أحزاب ذات برامج انتخابية فعلية، إلا أن العقبات المؤسسية والثقافية لا تزال قائمة بقوة.

ويواجه السياق الأردني تحديات سياساتية عميقة في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية. ويُضفي تموضع الأردن في منطقة شديدة الاضطراب أهمية إضافية على تفاعله الجيوسياسي مع أحداث تاريخية ومحورية، مثل الحروب العربية–الإسرائيلية، والانتفاضات العربية وتداعياتها، والتوترات المستمرة بين إسرائيل غربًا وإيران شرقًا. وعلى المستوى الوطني، يُعاني المجتمع الأردني من تفكك هوياتي، وتدفّقات مستمرة للاجئين، وأزمات مزمنة في المياه والطاقة، فضلًا عن إخفاقات متكرّرة في مساعي التحوّل الديمقراطي. ومع ذلك، فإن الأحزاب السياسية في الأردن ليست مؤهّلة للتعامل مع هذا الواقع المعقّد، إذ تفتقر في الغالب إلى البنية والكفاءة اللازمة لإنتاج سياسات فعّالة، بل إن بعضها يتّسم بمرونة أيديولوجية مفرطة تُضعف تموضعه السياسي.

داخليًا، تفتقر معظم الأحزاب إلى وحدات تحليلية أو سياساتية داخلية، كما لا ترتبط بعلاقات مؤسسية مع مراكز أبحاث أو دوائر أكاديمية، ولا تستفيد من إنتاج مراكز الفكر أو التعاون مع الخبراء. ويُعزى هذا القصور بشكل أساسي إلى شحّ التمويل، إذ تشير معظم الأحزاب إلى أن ميزانياتها بالكاد تكفي لتغطية النفقات الإدارية والحملات الانتخابية، دون القدرة على توظيف محللين داخليين أو الاستعانة بخبراء خارجيين.

إلى جانب العوائق المالية، هناك عوامل ثقافية وبنيوية إضافية تحدّ من قدرة الأحزاب على الاستفادة من الخبرات التحليلية، منها: ثقافة الخوف من الانخراط السياسي، التي تعود بجذورها إلى السياسات القمعية خلال فترة الأحكام العرفية، وضعف ثقافة العمل التطوعي خصوصًا في المجال السياسي، وصعوبة الوصول إلى الكفاءات، وغياب رؤى أيديولوجية راسخة تساعد الأحزاب على تحديد توجهاتها وصياغة سياساتها على أسس فكرية واضحة.

ونتيجةً لهذه التحديات، تجد الأحزاب السياسية—وخاصةً الأحزاب البرامجية—نفسها غير قادرة على إنتاج توصيات سياساتية متكاملة أو برامج انتخابية فاعلة، سواء لاستقطاب الناخبين خلال الحملات الانتخابية، أو لطرحها كأجندات تشريعية في حال فوزها بمقاعد نيابية. وبهذا، يُحرم الناخب الأردني من القدرة على اتخاذ قرارات تصويت مبنية على البرامج والرؤى، ويُحصر خياره غالبًا في الاعتبارات

التمثيلية الشكلية—وفي الحالة الأردنية، الروابط العشائرية. كما يُصبح من الصعب محاسبة النواب على أدائهم خلال دورتهم البرلمانية، نظرًا لغياب معايير واضحة مبنية على التزامات سياساتية مسبقة.

هذا النقص المستمر في البرامج الانتخابية عبر دورات متتالية أدى إلى ترسيخ صورة البرلمان في أذهان الناخبين كأداة للوساطة وتقديم الخدمات، لا كسلطة تشريعية تُعنى بصياغة السياسات العامة، ما عمّق الخلط بين الدور الرقابي والتشريعي للنائب، وبين دوره كمزوّد للامتيازات الفردية.

وعلى النقيض، تحتفظ الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة بوحدات تحليل سياساتي داخلية، أو ترتبط بمراكز فكرية (Think Tanks) مستقلة تعمل على المستوى الوطني والدولي. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، ترتبط الأحزاب بمؤسسات بحثية تحليلية تعكس توجهاتها الأيديولوجية، من أبرزها في السياق الأردني: مؤسسة فريدريش إيبرت ،(FES) ومؤسسة كونراد أديناور ،(KAS) ومؤسسة فريدريش ناومان .(FNF) أما في الولايات المتحدة، فتلعب مراكز الفكر دورًا مشابهًا، وإن كانت أقل ارتباطًا المباشر بالحزب، مثل مركز التقدم الأمريكي (Centre for American Progress) الذي يُقارب التوجهات الديمقراطية، ومؤسسة هيريتيج (Heritage Foundation) التي تمثّل الاتجاه المحافظ.

توفّر هذه المؤسسات للأحزاب خدمات سياسية أساسية تشمل: تحليل موازين القوى، وتحديد الجهات المؤثرة، وتقييمات السياسات، واستطلاعات الرأي، والبحوث التجريبية. أما غياب مثل هذه البنى المؤسسية في الحالة الأردنية، فيُعد من أبرز أسباب ضعف الأداء الحزبي، إذ يحرم الأحزاب من أدوات تحليلية حاسمة تُعينها على فهم احتياجات المواطنين، وتعديل خطابها بما يتماشى مع مزاج الشارع الانتخابي، أو صياغة سياسات مدروسة ومبنية على معطيات واقعية لمواجهة قضايا ملحّة كـ بطالة الشباب، وأزمة النقل العام، وندرة المياه.

وهذا ما يؤكّد الحاجة الملحّة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على القدرات التحليلية داخل الأحزاب الأردنية كشرط أساسي لتحسين أدائها وتعزيز دورها في البناء الديمقراطي.

كلفـة الضعـف التحـليلي

يُنتج العجز التحليلي لدى الأحزاب الأردنية آثارًا ملموسة تمتد إلى ما قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها. ففي المرحلة السابقة للانتخابات، يُواجه المواطنون مشهدًا سياسيًا تفتقر فيه الأحزاب إلى أجندات واضحة، مُقنِعة، ومُعبرة عن رؤى متماسكة، مما يدفعهم نحو التفاعل مع أحزاب تقوم على الشعبوية أو الشخصنة أو الولاءات الخدماتية، لا على برامج فعلية.

أما خلال فترة الانتخابات، فإن انعدام الثقة بالنظام السياسي يُضعف الحافز لدى المواطنين للمشاركة، ويدفع البعض إما إلى مقاطعة التصويت، أو إلى الإدلاء بأوراق بيضاء، أو التصويت بناءً على اعتبارات محلية ضيقة لا ترتبط بالسياسات العامة أو الرؤية الوطنية.

وبعد الانتخابات، يُعاني النواب في غياب بُنى دعم مؤسسية وتحليلية من صعوبة أداء مهامهم التشريعية والرقابية بفعالية، مما يؤدي إلى تآكل إضافي في ثقة المواطنين بالبرلمان والمؤسسات الديمقراطية، ويفاقم من حلقة الانحدار الديمقراطي.

وعلاوة على ذلك، فإن غياب البيانات الدقيقة والتحليل المبني على الأدلة يجعل الأحزاب تعتمد بشكل مفرط على الشعارات الشعبوية، كما هو شائع في الحالة

الأردنية، ما يؤدي إلى تداخل خطوط التمايز بين الأحزاب، أو الارتهان لسياسات مُملى بها من مانحين أو جماعات مصالح، مما يُفضي إلى تغليب مصالح فئات محددة على حساب المصلحة العامة.

إن استمرار هذا الضعف التحليلي لا يرسّخ فقط حالة من العزوف الشعبي والانفصال عن الحياة السياسية، بل يُنتج أيضًا حالة من الارتباك السياساتي، تُفقد المنظومة الحزبية دورها كمحرّك فاعل في عملية الإصلاح والديمقراطية.

العـوائق البنيـوية

تواجه الأحزاب السياسية في الأردن مجموعة من الحواجز البنيوية التي تُقيد قدرتها على تطوير بنى تحليلية مؤسسية فعالة. أولًا، لا يزال التمويل العام مشروطًا بالأداء الانتخابي، فيما تُجمع معظم الأحزاب على أن حجم هذا التمويل غير كافٍ لتغطية نفقاتها الإدارية وحملاتها الانتخابية. ورغم أن بعض الأحزاب، كجبهة العمل الإسلامي، نجحت في تجاوز هذا العائق بإنشاء مكتب سياسات داخلي، إلا أن معظم الأحزاب الناشئة تفتقر إلى رأس المال اللازم لتأسيس هياكل تحليلية مماثلة.

ثانيًا، تسود ثقافة سياسية تقلّل من أهمية الخبرة الفنية والتقنية، وتركّز بدلًا من ذلك على السياسات الشعبوية والتجارب الشخصية، ما يقلل من الطلب الفعلي على التحليل المنهجي والبحث العلمي داخل الأحزاب.

ثالثًا، يُواجه المحللون المستقلون قيودًا في الوصول إلى قواعد البيانات الحكومية، ما يُضعف من قدرتهم على إنتاج تحليلات موضوعية ومبنية على معلومات دقيقة، ويحدّ من دور الجهات التحليلية غير الحزبية كمصدر ثالث مستقل للمعرفة والمساءلة.

وأخيرًا، نادرًا ما تُقيم الهياكل الحزبية علاقات مؤسسية مع الجامعات ومراكز الأبحاث، مما يقيّد قدرتها على الوصول إلى الكفاءات والخبرات الأكاديمية. وحتى في الحالات

التي تبادر فيها الأحزاب لطلب الدعم من هذه المؤسسات، فإنها غالبًا ما تصطدم بحواجز إدارية أو سياسية تجعل من الوصول إلى الخبراء والأكاديميين أمرًا بالغ الصعوبة.

البدائل السياساتية

لمعالجة الفجوة التحليلية القائمة، يقترح هذا التقرير ثلاث تدخلات سياساتية تستهدف ترسيخ ثقافة التحليل السياسي والسياساتي داخل البنى الحزبية. وتكمن الغاية في إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسة، بحيث لا تظل حكرًا على الأحزاب ذات الموارد المالية الكبيرة، بل تُتاح لجميع الأحزاب بصرف النظر عن إمكاناتها فرصة المنافسة على أساس برامج انتخابية موثوقة، مبنية على الأدلة والبيانات.

وحدات دعم سياسات ممولة من الدولة

يقترح البديل الأول إنشاء وحدات دعم سياسات مستقلة تخضع لإشراف الهيئة المستقلة للانتخاب أو مجلس النواب، وتُعنى بتقديم الدعم التحليلي لجميع الأحزاب السياسية المسجَّلة، مع إيلاء اهتمام خاص للأحزاب الناشئة أو ذات الموارد المحدودة. وتستند هذه الوحدات إلى نماذج وحدات البحث البرلماني المعمول بها في ديمقراطيات أخرى، حيث تُقدم ملخصات بيانية، وقراءات تشريعية، وتقييمات للأثر المحتمل للسياسات.

تتجلى فائدة هذا المقترح في شقين: فمن جهة، يُمكن الأحزاب من تحسين برامجها وأدائها السياسي؛ ومن جهة أخرى، تُعزز الدولة من جودة النقاش العام وتُرسّخ قرارات أكثر وعيًا في المجال السياسي.

أما التحديات المحتملة فتتمثل في خطر تسييس هذه الوحدات، أو إحجام بعض القيادات الحزبية التي قد تكون متشككة أو مقاومة للتغيير عن الاستفادة منها. ومع ذلك، يُعد هذا المقترح مدخلًا قابلًا للتوسّع ومرنًا، ويُوفر إطارًا عادلًا لتأصيل التحليل المؤسسي داخل الحياة الحزبية في الأردن.

الشراكات الأكاديمية

توصي السياسة الثانية بتحفيز إقامة شراكات رسمية بين الأحزاب السياسية والمؤسسات الأكاديمية. من خلال تقديم منح مالية أو حوافز ضريبية، يمكن تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على تقديم دراسات سياساتية، وتنظيم حلقات نقاش، أو دعم تدريب المتدربين العاملين ضمن أجنحة البحث في الأحزاب.

يساهم هذا التعاون في سد الفجوة بين المعرفة والتطبيق، ويدخل رؤى جديدة إلى هيكلية الأحزاب. كما يتيح على المدى الطويل تكوين جيل جديد من المحللين السياسيين ذوي الخبرة العملية. أما التحدي الأكبر فيكمن في ضمان استقلالية

الجانب الأكاديمي وتجاوز حالة عدم الثقة الأيديولوجية بين الأكاديميين والفاعلين السياسيين.

تحليل الجدوى

تستهدف المقترحات السياسية اثنين من أوجه الضعف الهيكلية الأساسية التي تؤثر على استدامة الأحزاب، وتركيز السلطة الشخصية، والتفاوت المالي، وقلة الوصول إلى الخبرات المتخصصة. ويتم تقييم مدى قابليتها للتنفيذ من خلال أربعة معايير رئيسية: الجوانب السياسية، والتكلفة الاقتصادية، ووضوح السياسة، والتأثير المحتمل.

تُعد وحدات دعم السياسات العامة مجدية سياسياً وفعالة من حيث التكلفة، لا سيما إذا تم إدماجها داخل الهياكل البرلمانية القائمة. أما الشراكات الأكاديمية، فتكلفتها المالية منخفضة، لكنها قد تواجه مقاومة أيديولوجية.

المعايير	الجدوى السياسية	الجدوى الاقتصادية	التحديد	الأثر المحتمل
الشراكات الأكاديمية	+/−	+	+/−	+
وحدة الدعم السياسات العامة	+	+	+/−	+/−

الجدول ١: جدول تقييم الجدوى – حيث يشير الرمز (+) إلى ارتفاع الجدوى، والرمز (−) إلى انخفاض الجدوى، والرمز (+/−) إلى توازن إيجابي في الجدوى.

التوصيـــات

يوصي هذا التقرير باتباع استراتيجية إصلاحية متدرجة، تشمل:
(٣) إطلاق وحدة دعم سياسات تجريبية تحت إشراف هيئة الانتخابات.
(٤) تعزيز الحوار بين الجامعات والأحزاب من خلال منح عامة داعمة.

الخاتمـــــة

في ظل المشهد السياسي المتغير في الأردن، أصبحت قدرة الأحزاب على إجراء التحليل السياسي والسياسات العامة أمرًا ضروريًا لضمان استمراريتها ومصداقيتها وشرعيتها الديمقراطية. إلا أن النقص الحالي في البنية التحليلية يعوق قدرة الأحزاب على التواصل الفعّال مع الناخبين، والتأثير على التشريعات، وإدارة الحكم بكفاءة.

لذا، فإن تنفيذ إصلاحات تُرسّخ دور التحليل السياسي، عبر وحدات الدعم العامة، والشراكات الأكاديمية، والتمويل الموجه، بات أمرًا ملحًا. فهذه الخطوات لا تسهم فقط في تحسين أداء الأحزاب، بل تعزز أيضاً من نظام سياسي أكثر وعيًا واستجابة لمتطلبات المجتمع.

الورشة الثانية :

١٩ آذار ٢٠٢٥

آليات الحوكمة وهياكل المساءلة في الأحزاب السياسية

- **السيدة "Anette Trettebergstuen"، وزيرة الثقافة النرويجي والنائب في البرلمان**
- **د. محمد أبو رمان من الأردن، وزير الثقافة الأردني السابق وأستاذ النظرية السياسية**

آليات الحوكمة وهياكل المساءلة في الأحزاب السياسية

توطئـــة

تأتي هذه الورقة السياساتية نتاجًا لجهود بحثية وحوارية جُمعت في إطار جلسة متخصصة عُقدت بهدف مناقشة واقع الحوكمة والمساءلة في الأحزاب السياسية الأردنية. شارك في تقديم هذه الورقة كلٌّ من وزيرة الثقافة النرويجي والنائب في البرلمان السيدة "Anette Trettebergstuen" ، التي قدّمت قراءة مقارنة لتجارب الحوكمة الحزبية في السياقات الديمقراطية المتقدمة، ووزير الثقافة الأردني السابق واستاذ النظرية السياسية د. محمد أبو رمان من الأردن، الذي قدّم رؤية تحليلية متعمقة تنطلق من التجربة الأردنية في التنظيم الحزبي والإصلاح السياسي.

وقد حضر الجلسة عدد من الخبراء، وصنّاع القرار، وممثلين عن الأحزاب والمؤسسات ذات العلاقة، مما أتاح نقاشًا معمّقًا ومتعدد الأبعاد تناول أهم التحديات البنيوية والفرص المتاحة في هذا المجال.

وقد ساهم فريق الأبحاث في *معهد السياسة والمجتمع* في إعداد هذه الورقة، من خلال تحليل المخرجات وتطوير البدائل السياساتية، وصياغتها ضمن إطار تحليلي يعكس التوصيات القابلة للتطبيق.

ملخص تنفيذي

تبحث ورقة السياسات هذه في آليات الحوكمة وهياكل المساءلة في الأحزاب السياسية الأردنية، بالاعتماد على ورشة عمل استضافها معهد السياسة والمجتمع. وهو يطبق إطار يو كيبينغ للحوكمة الرشيدة؛ الشرعية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون والاستجابة والفعالية – لتقييم البيئة القانونية والمؤسسية الحالية وتقييم ثلاثة تدخلات محتملة في مجال السياسات.

وخلصت الورقة إلى أن قوانين الأحزاب الأردنية تتناول جزئياً الشرعية والشفافية وسيادة القانون، في حين أن الاستجابة والفعالية الداخلية لا تزال غير منظمة إلى حد كبير. وبناءً على هذا التقييم، يقترح ثلاثة بدائل سياسية: إلزام بعقد الانتخابات التمهيدية لاختيار المرشحين، وفرض قيود على الولاية على القيادة العليا للحزب، واللامركزية في الهياكل الحزبية من خلال إلزام التمثيل المحلي.

يتم تقييم كل سياسة بناءً على الجدوى السياسية والاقتصادية والخصوصية والتأثير المحتمل. تبرز إلزام الانتخابات التمهيدية باعتباره السياسة الأكثر قابلية للتطبيق والتأثير، حيث تقدم تحسينات في الشرعية والشفافية والمساءلة. كما أن تحديد عدد الدورات للأشخاص المنتخبين تسجل درجات عالية، لا سيما في تعزيز معدل الدوران الداخلي والاستجابة. ومع ذلك، تواجه كلتا السياستين مقاومة من النخب الراسخة. على الرغم من أن سياسة اللامركزية واعدة من الناحية النظرية، إلا أنها محدودة بسبب القيود الاقتصادية والخلل الديموغرافي في التوزيع السكاني في الأردن.

وتختتم الورقة بالتوصية باعتماد الانتخابات التمهيدية وتحديد فترات القيادة كإصلاحات تشريعية، يتم تنفيذها من خلال تعديلات على قانون الانتخابات البرلمانية وقانون الأحزاب على التوالي، لتعزيز الحكم الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية.

مقدمـــة

أصبحت الحوكمة الرشيدة في الأحزاب السياسية في الأردن موضوعًا يثير اهتمام الجهات الفاعلة المحلية والدولية في القطاعين العام وغير الربحي. ومع ذلك، يفتقر المصطلح إلى تعريف ملموس في السياسة الأردنية. التعريف العملي المستخدم في دلائل التدريب هو أن الحوكمة هي مجموعة من القواعد واللوائح لتنظيم العلاقة بين الأطراف المختلفة داخل المنظمة لتحقيق أهداف محددة. إنها العملية التي يتم من خلالها توجيه المنظمات ومراقبتها لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية والكفاءة والشفافية.[١]

وكما يظهر التعريف، فإن الحوكمة في الأحزاب السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تفتقر إلى الوضوح المفاهيمي والخصوصية. هذه القضية شائعة في الأدبيات؛ أشار فرانسيس فوكوياما إلى قضية الدولة، وشرح بالتفصيل ضعف المقاييس التجريبية لجودة الدول، واقترح إطارًا لتصور الحوكمة.[٢] من ناحية أخرى، حدد كيبينغ تعريفا غائيًا: "تشير الحوكمة الرشيدة إلى عملية الإدارة العامة التي تزيد من المصالح العامة"، وحدد ستة عناصر

---

[١] سمير عبد العزيز ، "حوكمة الأحزاب السياسية – دليل تدريبي(ورش العمل التدريبية لأكاديمية الشرق، الشرقة: غير منشورة، ٢٠٢٤)، https://doi.org/١٠,١٣١٤٠/RG.٢,٢,٢٨٤٣٢,٦٢٧٢٠.

[٢] فرانسيس فوكوياما ، "ما هي الحوكمة؟" ،الحوكمة ٢٦ ، العدد ٣ (يوليو ٢٠١٣): ٣٤٧–٦٨ ، https://doi.org/١٠,١١١١/gove.١٢٠٣٥.

أساسية، وهي؛ الشرعية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون والاستجابة والفعالية.[٣] في ورقة السياسات هذه، سنستخدم تصور كيبينغ وإطاره للحوكمة الرشيدة لدراسة السياسات الممكنة التي من شأنها تعزيزه في الأحزاب السياسية الأردنية.

وفقًا لهذا الإطار، يقيم القسم الأول الوضع الراهن لسياسات الحوكمة الرشيدة للأحزاب السياسية في الأردن، ويقيم القسم الثاني ثلاثة بدائل سياسية محتملة: إلزام الانتخابات التمهيدية، وفرض قيود على فترات ولاية الأمناء العامين وغيرهم من كبار المسؤولين في الأحزاب، وفرض هيكل لامركزي للحزب. في القسم الثالث، سيتم مناقشة جدوى السياسات الثلاث، وبناءً على التحليل، يوصى بسياساتين. تستخدم منهجية التحليل في هذه الورقة، الاستدلالات لتقييم الفوائد والتحديات المحتملة للسياسات البديلة الثلاث وتقييمها وفقًا لأربعة أبعاد: الجدوى السياسية والجدوى الاقتصادية والفعالية والخصوصية.

---

[٣] يو كيبينغ، "الحوكمة والحكم الرشيد: إطار جديد للتحليل السياسي". *مجلة فودان للعلوم الإنسانية والاجتماعية* ١١ ، العدد ١ (مارس ٢٠١٨): ٤-٦ ، https://doi.org/١٠,١٠٠٧/s٤٠٦٤٧-٠١٧-٠١٩٧-٤.

تقييم الوضـع الراهـن

هناك نقص كبير في الأدبيات التي تحدد الحوكمة الرشيدة على المستوى التجريبي، كما أشار فوكوياما. تتفاقم هذه المسألة أكثر عند محاولة تقييم الوضع في الأردن، حيث أن الأدبيات حول القضايا الملموسة المتعلقة بالحوكمة الرشيدة في الأردن نادرة من حيث الكمية والخصوصية.

يتطرق التشريع الأردني إلى أساسيات الحوكمة الرشيدة في الأحزاب السياسية على النحو التالي:

الشرعية: يهدف قانون الأحزاب السياسية (٢٠٢٢) إلى تعزيز شرعية الحزب من خلال إلزام تمثيل واسع للشباب والنساء والمحافظات. بالتزامن مع ذلك، يهدف نظام المساهمات المالية للأحزاب السياسية (٢٠٢٣) وتعليمات تقديم الدعم المالي للأحزاب السياسية (٢٠٢٤) إلى تعزيز شرعية الأحزاب من خلال تعزيز الشفافية المالية والتأكيد على عدم السماح بالمساهمات من الكيانات الأجنبية والقانونية والمساهمات المجهولة.

الشفافية: تنص لائحة المساهمات المالية للأحزاب السياسية (٢٠٢٣) على الإفصاح عن ميزانيات التدقيق السنوية لكل من الهيئة المستقلة للانتخاب

والجمهور، مما يضمن الشفافية في اللوائح المالية. من ناحية أخرى يفرض قانون الأحزاب النشر المفتوح لجميع لوائح الأحزاب والوثائق ذات الصلة.
المساءلة: يحدد قانون الأحزاب السياسية (٢٠٢٢) عقوبات المخالفات القانونية ويعين محاكم إدارية للإشراف على النزاعات داخل الحزب.

سيادة القانون: توفر قابلية إنفاذ اللوائح الداخلية ودور المحاكم الإدارية في الإشراف على تنفيذها مدارًا لسيادة القانون. ومع ذلك، لا تتناول لوائح الدولة حل النزاعات داخل الحزب، ولا تحدد أي هياكل ذات صلة.

الاستجابة: لا يتم تناول هذا الجوهر في القوانين واللوائح والتعليمات الحالية ذات الصلة بالأحزاب السياسية. تتناول الأطر الزمنية بشكل قطعي الإجراءات والشكليات البيروقراطية، ولا يوجد إلزام لتنفيذ مطالب الأعضاء أو الاستجابة لها.

الفعالية: لا يتم تناول البيروقراطية الداخلية للحزب في القوانين واللوائح والتعليمات ذات الصلة.

بدائل السياســات

على الرغم من أن الحوكمة الرشيدة هي أولوية سياسية مشتركة بين اللجنة المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية ونشطاء القطاع الثالث، إلا أن الافتقار إلى المفاهيم والأدلة والأدبيات الموضوعية يحول دون الاقتراح الملموس وتقييم السياسات البديلة القابلة للتطبيق. ومع ذلك، في نطاق ورقة السياسات هذه، سيتم تحديد السياسات المحتملة وأقيس مدى جدواها، وتطبيقها لأساسيات كيبينغ الستة.

إلــزام الانتخابـات التمهيديــة

يمكن أن تساعد الانتخابات التمهيدية، التي تفهم على أنها أداة للسماح للناخبين بالمشاركة في اختيار مرشحي الأحزاب، في سد *العجز الديمقراطي*.[٤] يمكن أن يؤدي إجبار الأحزاب على إجراء انتخابات تمهيدية إلى زيادة شرعية المرشحين، وتعزيز الشفافية في اختيار مرشحي الأحزاب، وجعل المرشحين أكثر خضوعًا للمساءلة أمام الهيئة العامة للحزب، وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية اختيار المرشحين، وإنتاج مرشحين يحملون توجهات أكثر اعتدالًا تتماشى مع مجموعة أوسع من الناخبين.

---

[٤] روبرت جي بوترايت ، محرر ، *دليل روتليدج للانتخابات التمهيدية* (نيويورك: روتليدج ، ٢٠١٨) ، ٧.

تضمن مشاركة الناخبين في اختيار المرشحين تقليل تأثير التسلسل الهرمي الداخلي في اختيار المرشحين. وفي حين أن هذا يضمن زيادة الحوكمة الرشيدة وسيحظى بدعم أعضاء الحزب العاديين، فإنه يواجه صعوبات في التنفيذ بسبب التحديات السياسية الناجمة عن أبعاد مراكز السلطة التقليدية عن اتخاذ القرار. في حين أن هذه السياسة ممكنة من خلال تخصيص تمويل حكومي للانتخابات التمهيدية للأحزاب، إلا أنها محددة للغاية ولديها إمكانات عالية لتعزيز الحوكمة الرشيدة داخل الأحزاب. ومع ذلك، فإن قضايا الجدوى السياسية بحاجة إلى معالجة، ولا يمكن إهمالها حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة، والتي ستشمل المزيد من المقاعد الحزبية من مراكز القوى التقليدية وتجعل تنفيذ هذه السياسة أكثر صعوبة.

حـدود المـدة

ينص قانون الأحزاب الحالي فقط على أن يقتصر الأمناء العامون على فترتين متتاليتين ولا يحدد فترات المكاتب التنفيذية الأخرى داخل الحزب. وفي حين أن هذا يتيح للأحزاب مزيدًا من الاستقلالية في اتخاذ قرار بشأن قيادتها، فإن هذا الهيكل يفضل القيادة العليا وأصحاب السلطة التقليديين ويخلق عقبات أمام إدراج مكونات ديموغرافية أخرى، مثل الشباب والنساء، في المناصب القيادية.

ومن بين الأساسيات الستة للحوكمة الرشيدة، تتناول هذه السياسة بشكل مباشر الشرعية والفعالية، حيث تقلل من فرص تمحور الأحزاب حول شخصية قيادية معينة وتتبع الإجراءات الإدارية العلمية. كميزة ثانوية، تعزز السياسة الاستجابة، حيث يسمح إدخال شخصيات قيادية جديدة بتغيير إدارة الحزب، والتي سيتم اختيارها بناء على مواءمتها لأولويات أعضاء الحزب. ومع ذلك، فإن السياسة غامضة إلى الحد الذي ينبغي تنفيذها. والحد من فترات ولاية الأمناء العامين هو الحد الأدنى من متطلبات هذه السياسة، ولكن يمكن توسيعه ليشمل مناصب قيادية عليا أخرى داخل الحزب، مثل المكتب التنفيذي.

وعلى غرار السياسة السابقة، تواجه تحديات في الجدوى السياسية، لأنها ستتحدى بشكل مباشر مصالح القيادة التقليدية ومراكز القوى القديمة. تشترك هذه السياسة أيضًا في نقاط الجدوى الأخرى للسياسة السابقة، مع جدوى اقتصادية عالية وخصوصية وإمكانات.

الممثلون المحليون

في ورشة العمل، ناقش المتحدث بشكل مستفيض فوائد التعبئة الشعبية في زيادة الشرعية والمساءلة والشفافية، ودور القاعدة الشعبية في هيكل الحزب ضمن النموذج النرويجي لتأسيس انتخاب الممثلين الإقليميين على انتخاب

الممثلين المحليين. في حين أن قانون الأحزاب ينص على وجود ما لا يقل عن ٣٠ عضوًا من كل محافظة في كل حزب، فإن إلزام إدراج الممثلين المحليين في هيكل التمثيل الهرمي من شأنه أن يضمن التمثيل العادل للمصالح المحلية، وبالتالي زيادة شرعية الأحزاب في تمثيل المصالح الوطنية بدلًا من منطقة معينة.

ومع ذلك، تبقى هنالك نقطتان شاغلتان رئيسيتان فيما يتعلق بالتوزيع الديموغرافي: الأول هو تخصيص المقاعد وإمكانية التلاعب في الدوائر الانتخابية، والثاني يتعلق بالتمثيل غير العادل. يتمركز التوزيع الديموغرافي للأردن بشكل كبير في مركزين حضريين؛ عمان والزرقاء، حيث تضم عمان حوالي ٤٠٪ من إجمالي سكان الأردن. من ناحية أخرى، يهيمن السكان شرق الأردنيين في الأردن على المراكز السكانية الأخرى في المناطق الحضرية والريفية والبدوية. وعلى الصعيد السياسي، تواجه هذه السياسة تحديات لأنها تتطلب هيكلًا موحدًا لجميع الأطراف، لا يسمح للأحزاب بحرية الهيكلة بطريقة تروق لقواعدها الاجتماعية.

في حين أن هذه السياسة محددة ولديها القدرة على تعزيز الشرعية والاستجابة، إلا أنها تواجه تحديات اقتصادية لأن موارد الحزب غالبًا ما تكون شحيحة، ويتطلب فرض مثل هذه السياسة زيادة التمويل الحكومي للأحزاب السياسية بشكل كبير. وإذا لم تتاح هذه الموارد لجميع الأطراف بشكل متساوٍ، فإن

الأحزاب العريقة والأحزاب التي تحظى بدعم مالي من الأفراد الأثرياء ستستفيد أكثر من غيرها، لأنها ستكون الأطراف الوحيدة القادرة على العمل وفقا لهذه المتطلبات العالية.

معايير	الجدوى السياسية	الجدوى الاقتصادية	خصوصية	الإمكانية
التمثيل المحلي	−	−	+	+
حدود المدة	−/+	+	+	+
الانتخابات التمهيدية	−/+	+	+	+

جدول ١ مخطط الجدوى، حيث تشير علامة "+" إلى الجدوى، وعلامة "−" تشير إلى انخفاض الجدوى، وتشير علامة "−/+" إلى توازن إيجابي في الجدوى.

والواقع أن البدائل السياسية الثلاثة المقترحة تفي جميعها بالأساسيات الستة للحوكمة الرشيدة. ومع ذلك، فإن التنفيذ هو التحدي الرئيسي الذي يواجه هذه السياسات. الانتخابات التمهيدية هي النهج الأكثر مباشرة لمعالجة الحوكمة الرشيدة داخل الأحزاب السياسية، وتحظى بأكبر قدر من دعم الادبيات العلمية، وهي الأكثر جدوى. التحدي الذي يواجه تنفيذ الانتخابات التمهيدية للأحزاب هو تجريد السلطة القديمة والنخب التقليدية لصالح نظام قائم على ثقة الناخبين. ومع ذلك، وبما أن هذا التحدي يواجه جميع السياسات الإصلاحية والديمقراطية، والسياسة إصلاحية مباشرة وتهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة داخل الأحزاب السياسية، فمن غير المرجح أن تعارضها النخب بشكل مباشر، لأنها ستبدو غير ديمقراطية إذا فعلت ذلك.

وبالمثل، فإن حدود الولاية تعالج بشكل مباشر الحوكمة الرشيدة في الأحزاب السياسية من خلال الحد من سلطة النخب القديمة ومراكز القوى التقليدية، وهي تشترك في نفس التحدي المتمثل في المواجهة مع النخبة القديمة. ومع ذلك، على عكس الانتخابات التمهيدية، يمكن للنخب أن تقدم معارضتها لحدود الولاية كمحاولة لمنع الاستيلاء على الحزب، والحفاظ على أيديولوجية الحزب وبرنامجه. هذا التحدي يجعل هذه السياسة البديلة أقل جدوى من الناحية السياسية، لكنها ستظل ممكنة بشكل عام.

أخيرًا، يواجه إلزام هيكل حزبي لامركزي تحديين: التحدي السياسي والاقتصادي. من الناحية السياسية، تتأثر جدواها بالتوزيع الديموغرافي للأردن، مما قد يؤثر على تمثيل المصالح بغض النظر عن النموذج. من الناحية الاقتصادية، لن تكون التكاليف المتزايدة للأحياء الحزبية ودعم المبادرات الشعبية مجدية بالنسبة لمعظم الأحزاب السياسية، وستمكن الأحزاب السياسية القديمة التي تمتلك بالفعل القدرة على إدارة هذه الأحياء المحلية.

وهكذا تصبح الانتخابات التمهيدية وحدود الولاية أوضح كبدائل سياسية لزيادة الحوكمة الرشيدة داخل الأحزاب السياسية. كسياسات، سيتم تنفيذ السياسة المتعلقة بالانتخابات التمهيدية من خلال تعديلات على قانون الانتخابات النيابية، في حين أن سياسة حدود الولاية ستكون تعديلًا لقانون الأحزاب، وسيتم تنفيذها من خلال الجهات المسؤولة المذكورة في كل قانون.

خاتمـــة

على الرغم من أن الحوكمة الرشيدة يحظى بتقدير وتأكيد مستمرين من قبل الهيئات العامة والأحزاب السياسية الأردنية، إلا أنه لم يتم تعريفه بشكل جيد في أدبيات وسياسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة السياسات هذه، بحثت مفهوم الحوكمة الرشيدة واستخدمت الإطار الذي طوره يو كيبينغ لدراسة الوضع الراهن للحوكمة الرشيدة في الأحزاب السياسية في الأردن، وتقييم السياسات البديلة، وتقديم توصيات بشأن السياسات. بعد التحليل، يبدو أن السياستين اللتين لهما التأثير الأكبر على الحوكمة الرشيدة والأكثر جدوى هما تفويض الانتخابات التمهيدية لقوائم مرشحي الأحزاب، ووضع حدود محددة لفترات القيادة العليا للحزب، والتي يمكن أن تشمل الأمين العام فقط أو تتوسع لتشمل اللجان التنفيذية ومناصب صنع القرار الأخرى في الحزب.

الورشة الثالثــة :

١٧ حزيران ٢٠٢٥

بناء أحزاب سياسية مستدامة في الأردن: خيارات سياسية لتعزيز الديمقراطية

- **السيد ماني الحسيني، الخبير والنائب النرويجي**
- **سعادة النائب دينا البشير**

بناء أحزاب سياسية مستدامة في الأردن: خيارات سياسية لتعزيز الديمقراطية

توطئـــة

تأتي هذه الورقة السياساتية بعنوان "*بناء أحزاب سياسية مستدامة في الأردن: خيارات سياسية لتعزيز الديمقراطية* " نتاجًا لجهود بحثية وحوارية ساهم في إعدادها نخبة من الخبراء المحليين والدوليين. وقد شارك في صياغة هذه الورقة كل من الخبير والنائب النرويجي السيد *ماني الحسيني*، الذي قدّم رؤية تحليلية مستندة إلى الخبرات الدولية المقارنة، وسعادة النائب *دينا البشير*، التي أغنت محتوى الورقة بخبرة سياسية ومؤسسية عميقة تنطلق من فهم معمق للسياق الأردني.

وقد تم عرض ومناقشة مخرجات هذه الورقة ضمن جلسة متخصصة جمعت نخبة من السياسيين، والأكاديميين، وصناع القرار، وممثلين عن القطاعات ذات العلاقة، مما أتاح بيئة نقاش ثرية ومتعددة الزوايا، وأسهم في تعزيز الطرح المقدم وتطوير توصيات عملية واقعية قابلة للتطبيق.

وقد ساهم فريق الأبحاث في *معهد السياسة والمجتمع* في إعداد هذه الورقة، من خلال تحليل المخرجات وتطوير البدائل السياساتية، وصياغتها ضمن إطار تحليلي يعكس التوصيات القابلة للتطبيق.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم بدائل سياساتية من شأنها دعم استدامة الأحزاب السياسية في الأردن، وتعزيز قدرتها على التأثير والمراكمة، وذلك ضمن إطار إصلاحي يسعى إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية البرلمانية في المملكة على أسس مؤسسية وتمثيلية راسخة.

الملخص التنفيذي

تتناول ورقة السياسات هذه واحدة من القضايا الملحّة في الحياة السياسية الأردنية وهي استدامة الأحزاب السياسية، باعتبارها ركيزة أساسية لأي نظام برلماني فعال. فعلى الرغم من ثبات عدد الأحزاب الفعالة نسبيًا، إلا أن عدة عوامل تهدد قدرتها على البقاء والتطور على المدى البعيد: هشاشتها المؤسسية، وهيمنة الطابع الشخصي على بنيتها التنظيمية، وضيق مواردها المالية، وضعف قدرتها على بلورة برامج سياسات متكاملة. وتُضعف هذه التحديات قدرة الأحزاب على اجتياز أكثر من دورة انتخابية، وتُقيّد تطورها الأيديولوجي، وتحدّ من مساهمتها الجادة في ترسيخ الديمقراطية.

يستعرض هذا التقرير الوضع الراهن للأحزاب، مسلطًا الضوء على أبرز التحديات، ومن بينها: ضعف البناء المؤسسي، والاعتماد المالي على مصادر محدودة أو خارجية، وانطباعات اجتماعية سائدة تصوّر الأحزاب كمجرد شبكات محسوبية. إلى جانب غياب نصوص تشريعية واضحة تنظم تمثيل الكتل الحزبية داخل البرلمان. تتفاقم هذه التحديات بشكل خاص لدى الأحزاب الناشئة، التي تواجه صعوبات أكبر مقارنة بالأحزاب القائمة في ترسيخ هياكلها التنظيمية، وتوسيع قاعدة أنصارها، وصياغة رؤى سياسية متماسكة قادرة على إقناع الشارع العام والمنافسة على الساحة الوطنية.

ولمعالجة هذه التحديات، يقترح التقرير ثلاث بدائل سياساتية رئيسية:

1. تعزيز الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب بهدف تقليص الطابع الشخصي في بنيتها التنظيمية، وترسيخ النزاهة المؤسسية من خلال اعتماد انتخابات أولية ملزمة، والفصل بين السلطات والصلاحيات داخل الحزب.
2. وضع سقف لنسبة التمويل العام مقابل التمويل الخاص ،بما يضمن تكافؤ الفرص بين الأحزاب الناشئة وتلك المدعومة من جهات اقتصادية أو ذات نفوذ تقليدي، ويحدّ من اختلال ميزان القوى المالية بين الفاعلين السياسيين.
3. نشر تقارير تحليلية عبر مؤسسات عامة مستقلة ،بهدف إتاحة وصول جميع الأحزاب بشكل عادل إلى التحليل السياساتي المتخصص، بما يسهم في الارتقاء بجودة النقاش العام والمقترحات التشريعية المقدّمة تحت قبة البرلمان.

وقد جرى تقييم كل خيار ضمن إطار تحليل جدوى مبسّط يأخذ في الاعتبار أبعاده السياسية والاقتصادية، ومدى وضوحه وتحديده، إضافة إلى أثره المحتمل. وتشير نتائج التحليل إلى أن تنفيذ هذه السياسات يواجه تحديات واقعية، أبرزها مقاومة بعض الأطراف السياسية ذات المصالح الراسخة، إلى جانب صعوبة التحديد الدقيق لبعض الإجراءات نظراً للطبيعة غير المباشرة لمفهوم "الاستدامة الحزبية". ومع ذلك، فإن

الجمع بين هذه السياسات كحزمة واحدة من شأنه أن يعزز قدرة الأحزاب الناشئة على المنافسة، ويقوّي البنية التحتية للديمقراطية في الأردن على المدى الطويل.

ويختتم التقرير بالتأكيد على أهمية تبنّي إصلاح شامل يدعم استدامة الأحزاب، من خلال بناء منظومات متكاملة تشمل الدعم المؤسسي، والتمويل العادل، والمعرفة السياساتية. ويوصي باعتماد نهج تدريجي في تنفيذ السياسات المقترحة تحت إشراف محللين مستقلين، لضمان الفاعلية والمرونة والتوافق مع أهداف التطوير الديمقراطي في المملكة.

المقدمـــة

لا يمكن لأي نظام ديمقراطي برلماني أن يكون فعّالًا دون وجود هياكل حزبية قوية وثابتة، قادرة على طرح سياسات ضمن إطار أيديولوجي واضح، وحشد القواعد الشعبية، وخوض الانتخابات والفوز بها، فضلًا عن الحفاظ على فاعليتها خلال الفترات الفاصلة بين الاستحقاقات الانتخابية. ومن هنا، تبرز مسألة استدامة الأحزاب السياسية كقضية جوهرية وأساسية في أي نظام سياسي انتقالي، بما في ذلك النظام السياسي الأردني. وعلى الرغم من غموض مفهوم الاستدامة الحزبية، إلا أن الفهم الشائع لهذا المفهوم يتعامل معه بوصفه نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل التنظيمية، والوظيفية، والمؤسسية، وليس باعتباره خاصية مستقلة يمكن تطويرها أو قياسها بشكل مباشر. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري تقييم أداء الأحزاب، وقدرتها على الاستمرار، ونسب الانسحاب من المشهد، والتحديات التي تعترض طريقه.

تنبع أهمية ورقة السياسيات هذه من موقع الاستدامة كشرط أساسي لتحقيق ديمقراطية راسخة. ففي هذه الورقة، تتناول تقييم الوضع الراهن لاستدامة الأحزاب السياسية في الأردن، وتقترح ثلاث سياسات محتملة للتعامل مع الإشكاليات القائمة، وتقيّم هذه السياسات من خلال منهج تحليلي مبسّط قائم على دراسة مدى قابليتها للتطبيق. وبعد هذا التقييم، تُقدَّم مناقشة موجزة تُسلّط الضوء على أبرز نقاط القوة والضعف في كل بديل سياساتي، وتُختتم الورقة بعرض ختامي لأهم النتائج والاستنتاجات المطروحة.

تقييم الوضع الراهن

تُعدّ مهمة تقييم المشهد الحزبي الراهن في الأردن من المهام المعقدة، نظرًا لندرة الدراسات المتخصصة التي ترصد تطور الحياة السياسية المتقلبة في البلاد. ويعد تغير عدد الأحزاب السياسية باستمرار أحد أبرز المؤشرات الدالّة على ديناميكية المشهد الحزبي، والتي هي نتيجة الاندماجات، والحل، وظهور أحزاب جديدة. إذ يشهد عدد الأحزاب في الأردن نوعًا من التوازن المتحرك، حيث يتراوح عددها عادةً بين ٣٥ و٤٠ حزبًا، دون استقرار فعلي على مستوى البنية أو التأثير. من بين الأحزاب القائمة حاليًا، كان هناك عشرون حزبًا موجود قبل صدور قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٢٢، في حين تأسس ثلاثة عشر حزبًا بعد دخول القانون حيّز التنفيذ وحتى موعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٤. ويبلغ العدد الإجمالي الحالي ٣٧ حزبًا، إلا أن هذا الرقم لا يعكس بالضرورة استمرارية هذه الأحزاب أو قدرتها على الصمود المؤسسي، بل يشير فقط إلى الوجود الرسمي في الوثائق، دون النظر إلى الحيوية الفعلية أو التأثير السياسي على أرض الواقع.

الأحزاب بوصفها مؤسسات

تقوم استدامة الأحزاب السياسية في جوهرها على قدرتها على البقاء والمراكمة عبر دورات انتخابية متعاقبة، لا مجرد خوض انتخابات واحدة والبقاء حتى نهايتها. ويتطلب هذا النوع من الاستمرارية توفر جملة من الشروط المؤسسية والوظيفية. وفي مقدمتها، أن تمتلك الأحزاب هياكل مؤسسية راسخة لا ترتبط بوجود شخصية قيادية معينة أو مجموعة بعينها، أي أن لا تكون أحزابًا شخصانية تُبنى حول الأفراد. وتكمن صعوبة تحقيق هذا الشرط المؤسسي في النظرة السائدة للأحزاب السياسية في المجتمع، إذ تُنظر إليها غالبًا كأدوات لبناء شبكات محسوبية وخدمة مصالح شخصية، لا كأدوات لتقديم برامج سياسية أو إحداث تغيير فعلي في السياسات العامة. فالأحزاب في هذا التصوّر ليست وسيلة للعمل العام بقدر ما هي وسيلة للوصول إلى النفوذ وتوزيع الخدمات، وهو ما يُضعف قدرتها على التحول إلى مؤسسات سياسية مستقلة ومستدامة.

ويعود ترسخ هذا التصور في الوعي الجمعي إلى عوامل اجتماعية وسياسية متجذرة، على رأسها تأثير البُنى العشائرية، إضافةً إلى امتدادات مرحلة الأحكام العرفية. ففي تلك المرحلة، لم يسمح بوجود أحزاب سياسية فاعلة، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تُسجل رسميًا كجمعية خيرية، ما رسخ دور الفاعل السياسي كمقدّم خدمات، وليس كصانع سياسات. وقد أدى هذا الواقع إلى ترسيخ نموذج الحزب الخدمي، كما تجسّد لاحقًا في تجربة جبهة العمل الإسلامي. في المقابل، تعاني الأحزاب الناشئة، وخصوصًا تلك التي تركز على البرامج الانتخابية وتعرف محليًا

بالأحزاب البرامجيّة، من ضعفٍ مضاعف أمام هذا الواقع. فهي لا تملك الإرث السياسي ولا الرأس مال الاجتماعي اللازم لأداء دور المقدّم، ما يجعلها أكثر هشاشة في بيئة سياسية لا تزال تُقيّم الأحزاب على أساس قدرتها على تقديم الخدمات لا على أساس رؤيتها السياساتيّة أو برامجها.

التمويـل كعقبـة مركزيـة

تحظى الأحزاب القائمة بأفضلية واضحة على مستوى الإمكانات المالية، ما يجعلها أقل تأثرًا بالتحديات الجوهرية التي تواجهها الأحزاب الناشئة. إذ تكافح الأخيرة في تغطية النفقات الأساسية المرتبطة بتعيين الكوادر، وإعداد البرامج السياساتية، والترويج الإعلامي، وتعبئة المؤيدين. وغالبًا ما تُرجع الأحزاب ضعف فاعليتها وعدم قدرتها على الترسخ المؤسسي إلى ثلاثة عوامل رئيسية: انخفاض التمويل العام، وعجز المواطنين عن دفع رسوم العضوية، وتدني مستويات التبرعات الشعبية.

وفي ظل غياب ثقافة العمل السياسي التطوعي في الأردن، تحتاج الأحزاب إلى رأس مال مالي كبير لتعزيز مصداقيتها ضمن قواعدها الشعبية. على النقيض من ذلك، تستفيد الأحزاب في دول مثل النرويج من ثقافة تطوعية متجذّرة تسهم في جهود التعبئة المجتمعية، والتواصل الميداني، والإدارة الداخلية، ما يخفف من الأعباء المالية. أما في السياق الأردني، فتعتمد الأحزاب بشكل شبه كامل على كوادر مدفوعة الأجر لتأدية هذه المهام، وهو ما يزيد من تكاليفها التشغيلية. وتضاف إلى هذه التحديات

كلفة تنظيم أنشطة التوعية والمشاركة المجتمعية، مثل ورش العمل، واستقطاب الخبراء في مجالات السياسات العامة، وهي نفقات تُعدّ باهظة بالنسبة لحزب يعاني من شح التمويل.

تحديات داخل البرلمان

لا تقتصر التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية على الجوانب الخارجية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى داخل مجلس النواب، سواء من الناحية التنظيمية أو الوظيفية. فعلى الصعيد التنظيمي، تفتقر اللائحة الداخلية لمجلس النواب الأردني إلى نصوص واضحة تنظم العلاقة بين الحزب والمقعد النيابي الذي يُفترض أنه فاز به، ما يثير إشكاليات قانونية حول ما إذا كان المقعد يعود للنائب بصفته الفردية أم للحزب الذي ينتمي إليه. وبناءً عليه، فإن مغادرة النائب للحزب، سواء بقرار شخصي أو نتيجة لعقوبة داخلية، لا تحدد تبعاتها بوضوح في اللوائح؛ هل يحتفظ النائب بالمقعد، أم ينقل إلى مرشح آخر من الحزب نفسه؟ هذا الغموض التشريعي أحدث بالفعل جدلًا داخل المجلس، كما في حالة النائب جراح، الذي تم فصله من حزب العمّال لكنه واصل احتفاظه بمقعده النيابي حتى تاريخ كتابة هذه الورقة.

أما من الناحية الوظيفية، فإن حصول الأحزاب على عدد محدود من المقاعد يؤدي إلى تحميل النواب المنتمين لها أعباء مضاعفة داخل المجلس، إذ يُضطر النائب للقيام بعدة مهام نيابية في آنٍ واحد، ما يحد من فرص التخصص وتوزيع الأدوار داخل

الكتلة الحزبية، ويحرم النواب من البُنى الداعمة التي تعد ضرورية لممارسة دورهم التشريعي والرقابي بفعالية. وتعد هذه الإشكالية سائدة بين معظم الأحزاب الممثلة حاليًا في البرلمان، خاصة أن الغالبية لم تحصل على أكثر من ثلاثة مقاعد. ورغم محاولة معالجة هذه الفجوة من خلال تشكيل كتل نيابية داخل المجلس، إلا أن هذه الكتل غالبًا ما تفتقر إلى الصلابة التنظيمية والدعم التحليلي والتنسيقي اللازم لمساندة نواب الأحزاب وتمكينهم من أداء مهامهم على نحو مؤسسي ومهني.

التقييـــم العـام

تشكل التحديات الداخلية والخارجية، سواء داخل البرلمان أو داخل الأحزاب أو في المجتمع الأوسع، عائقًا حقيقيًا أمام أداء النواب الحزبيين، وتضعف تبعًا لذلك قدرة الأحزاب على بناء مؤسسات مستقرة ومتماسكة تضمن لها الاستمرارية على المدى البعيد. وتتوزع هذه التحديات بين جوانب تنظيمية، كعدم وضوح الأنظمة واللوائح، وأخرى هيكلية مرتبطة بضعف التمويل وغياب البُنى الداعمة التي تمكن الأحزاب من أداء أدوارها بفعالية. ويقوم الفهم العام لمفهوم استدامة الأحزاب على قدرة الحزب على البقاء والتأثير بما يتجاوز وجود أفراد معيّنين أو أهداف مرحلية مؤقتة؛ أي أن نضج الحزب واستمراريته مرتبطان بمدى ما يحظى به من ثقة الجمهور في غايته العامة ورسالته، لا في دوافعه اللحظية أو قياداته المتغيّرة. ويبقى التحدي الجوهري متمثّلًا في الانتقال من نمط الحزب الشخصاني إلى نموذج الحزب المؤسسي القائم على برامج أيديولوجية واضحة وصياغة سياسات تستند إلى الأدلة والبيانات، لا إلى الولاءات والمصالح الضيقة.

السياسـات البديلـة

تعزيز الديمقراطية الداخلية

تعد الشخصانية داخل الأحزاب مؤشرًا على ضعف التشاركية وانخفاض مستويات البناء المؤسسي، إذ إن وجود مؤسسات حزبية قوية من شأنه الحد من تمركز السلطة حول شخص أو مجموعة بعينها. وفي هذا السياق، تُفهم الديمقراطية بوصفها منظومة من القواعد والمؤسسات التي تضمن اتخاذ القرارات بشكل تشاركي، وتطبق من خلالها المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي، مثل سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والمساءلة والشفافية، والمساواة السياسية بين أعضاء الحزب. وعلى المستوى التنظيمي، تتجلى الديمقراطية الداخلية من خلال إلزام الأحزاب بإجراء انتخابات تمهيدية داخلية، وانتخاب المناصب القيادية، إلى جانب الفصل الواضح بين الهيئات التنفيذية والتشريعية والرقابية داخل الحزب.

إن إنشاء هذا النوع من الأنظمة من شأنه أن يضعف الطابع الشخصاني للحزب، ويتيح إمكانية انتقال السلطة داخليًا بطرق منظمة. كما أن التنافس بين المرشحين على المناصب الداخلية يساهم في بلورة هوية الحزب وتطويرها، بحيث تعكس رؤى وتوجهات القاعدة الانتخابية الأوسع. وبدوره، يعزّز ذلك انخراط الأعضاء على المستوى القاعدي ويمنحهم دورًا فعّالًا في رسم المسار الحزبي. إلا أن تحقيق هذه الرؤية

يتطلب التزامًا ماديًا كبيرًا، نظرًا لتكاليف تنظيم انتخابات نزيهة ودورية. كما قد يغفل بعض الأعضاء عن أهمية الديمقراطية الداخلية، مفضلين توجيه موارد الحزب نحو الحملات الانتخابية البرلمانية، على حساب البناء المؤسسي الداخلي طويل الأمد.

وضع سقف لنسبة التمويل الخاص مقابل التمويل العام

تمنح التشريعات الحالية الأحزاب السياسية تمويلاً عامًا يعتمد بشكل أساسي على أدائها في الانتخابات النيابية والبلدية، حيث تُقدم مبالغ متفاوتة تبعًا للنتائج المحقّقة، مثل تجاوز نصف العتبة الانتخابية، أو الفوز بمقاعد في البرلمان أو المجالس المحلية، مع تخصيص مبالغ إضافية بناءً على الخصائص الديموغرافية للمرشحين الفائزين، كالجنس أو الفئة العمرية. كما تُمنح الأحزاب مبالغ دعم إضافية في حال حدوث اندماجات بينها، إلى جانب مبلغ ثابت مقداره ٥٠٠٠ دينار أردني يصرف مرة كل أربع سنوات لعقد المؤتمر العام للحزب.

وبما أن الأداء الانتخابي لا يزال هو العامل الأكثر تأثيرًا في حجم التمويل العام، تواجه الأحزاب الناشئة تحديات كبيرة في الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب للحصول على هذا التمويل، مما يضطرّها للاعتماد على مصادر التمويل الخاصة لتغطية نفقات الإدارة والتنظيم والحملات الانتخابية. في المقابل، تحظى الأحزاب التقليدية أو الشخصانية، التي تعتمد على رجال أعمال أو مصالح خاصة، بأفضلية واضحة بفضل قدرتها على تأمين موارد مالية مستقلة.

وبالنظر إلى أن الأردن لا يزال في طور التحول الديمقراطي ويشهد نشوء عدد كبير من الأحزاب الجديدة، تبرز الحاجة إلى ضمان حد أدنى من العدالة في توزيع القدرات التمويلية، دون المساس بمبدأ التمويل القائم على الأداء. ومن هنا، يتمثل البديل السياساتي المقترح في تحديد سقف لنسبة التمويل الخاص مقارنةً بالتمويل العام المستند إلى الأداء الانتخابي، بحيث لا يتجاوز التمويل الخاص نسبة معينة من الدعم العام، ما يسهم في خلق بيئة تنافسية أكثر إنصافًا، دون إلغاء الحوافز المرتبطة بالنتائج.

نشر تقارير المحللين ضمن مؤسسات عامة مستقلة

تواجه الأحزاب الناشئة وأعضاء مجلس النواب تحديات حقيقية في إعداد السياسات العامة وصياغة البرامج الانتخابية، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الاستعانة بخبراء تحليل السياسات، وندرة توفر التحليلات المتخصصة في متناولهم. ويُسهم في تجاوز هذه العقبة، جزئيًا، النموذج المعتمد في السياسة النرويجية، حيث تلعب مؤسسات عامة غير حزبية مثل البنك المركزي النرويجي (Norges Bank) دورًا محوريًا في توفير تحليلات اقتصادية موثوقة وتوصيات سياساتية مبنية على خبرة مهنية مستقلة. في المقابل، لا يتمتع النواب في الأردن بإمكانية الوصول المباشر إلى محللين متخصصين في مختلف مجالات السياسات العامة، ويضطرون في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على تجاربهم الشخصية أو الحزبية المحدودة في إعداد أجنداتهم التشريعية والرقابية.

من هنا، يقترح كبديل سياساتي العمل على نشر تقارير المحللين في المؤسسات العامة المستقلة وتفعيل دورهم داخل الجهاز الإداري للدولة. إذ من شأن ذلك أن يوفر

فرصة متكافئة أمام جميع الأحزاب، سواء كانت ممثلة في البرلمان أم لا، للوصول إلى تحليلات سياسية وفنية متخصصة دون الحاجة إلى زيادة التمويل العام المخصص لها. ولا يقتصر أثر هذه السياسة على تعزيز كفاءة الأحزاب فقط، بل يمتد إلى تحسين جودة صناعة القرار في الدولة ككل، من خلال إتاحة المعرفة التحليلية المتخصصة داخل المؤسسات الرسمية، ما يُعزّز من كفاءة الأداء البيروقراطي، ويساعد الجهات الحكومية على الوصول السريع إلى رؤى سياساتية دقيقة وراهنية.

المناقشـــة

تسعى البدائل السياساتية الثلاثة المقترحة إلى معالجة أبرز التحديات التي تواجهها الأحزاب الناشئة في الأردن فيما يتعلق باستدامتها المؤسسية. ويأتي التركيز على هذه الفئة من الأحزاب تحديدًا انطلاقًا من حقيقة أن الأحزاب القائمة أثبتت قدرتها على التكيف مع متغيرات المشهد السياسي، والبقاء عبر دورات انتخابية متعددة، وتجاوز المتطلبات التنظيمية التي فرضها قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٢٢، كما أنها تستعد لخوض غمار الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٤ دون تهديد وجودي فعلي. في المقابل، لا تزال الأحزاب الناشئة أكثر هشاشة، إذ تتعرض لعمليات اندماج وحل وتشكيل متكررة، وتعاني صعوبة في التعبئة الوطنية الشاملة، وتواجه تحديات في صياغة برامج انتخابية واضحة أو أجندات سياساتية مكتملة.

ومن أجل مقارنة هذه السياسات الثلاث، سيتم اعتماد مقاربة تحليلية مبسطة تقوم على تقييم مدى قابليتها للتطبيق من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ومدى وضوحها وتحديدها، وكذلك قدرتها المحتملة على إحداث أثر ملموس. وتشكل هذه المعايير الأربعة ركائز الدراسة التقديرية، وسيعرض تلخيص لها في جدول الجدوى عقب هذه المناقشة.

وتظهر السياسات المقترحة تباينًا في مستويات الجدوى السياسية. فعلى سبيل المثال، من المرجّح أن تواجه سياسة تعزيز الديمقراطية الداخلية معارضة شديدة من قِبل قيادات الأحزاب الشخصانية، كونها تنقل مركز اتخاذ القرار من الأفراد النافذين إلى

قاعدة الأعضاء من خلال التنافس الديمقراطي، ما يهدّد البُنى السلطوية التقليدية داخل الحزب. أما سياسة وضع سقف لنسبة التمويل الخاص مقابل التمويل العام، فقد تلقى مقاومة من قِبل الأحزاب التقليدية التي تمتلك منظومات تمويل مستقرة، أو تلك المرتبطة بشركاء اقتصاديين أو مصالح مؤسسية نافذة، لكنها بالمقابل قد تحظى بدعم ملحوظ من الأحزاب الناشئة ذات التوجهات القاعدية أو التي تمثل مصالح الفئات العاملة. وأخيراً، فإن تعزيز دور المحللين السياساتيين داخل المؤسسات العامة قد لا يُواجَه برفض مباشر في مراحله الأولى، لكنه سيصطدم بتحديات سياسية لاحقة، خاصةً في حال قدّم تحليلات تتعارض مع المواقف الرسمية أو المصالح السياسية القائمة.

من الناحية الاقتصادية، تعتبر سياسة تعزيز الديمقراطية الداخلية الوحيدة التي تستلزم زيادة في الموارد المالية، وهو أمر يجب أخذه بعين الاعتبار عند تخصيص التمويل العام للأحزاب. وترجع هذه التكاليف المتزايدة أساسًا إلى نفقات إجراء الانتخابات الداخلية، إضافة إلى زيادة مصاريف الحوكمة والتنظيم الداخلي. أما السياسات الأخرى، وهي وضع سقف لنسبة التمويل الخاص مقابل التمويل العام وتمكين المحللين العموميين، فلا تفرض تكاليف مالية إضافية جوهرية، إذ لا تتطلب السياسة الأولى زيادة في الإنفاق من أي طرف، بينما تعتمد السياسة الأخيرة على كوادر تحليلية قائمة، وأي زيادة محتملة في الموارد البشرية ستكون جزءًا من عملية مؤسسية لتقوية أجهزة الدولة، وليس دعمًا مباشرًا أو حصريًا للأحزاب السياسية.

وتظل مسألة الوضوح والتحديد والإمكانات العقبتين الرئيسيتين أمام نجاح جميع السياسات الثلاث، باعتبار أن استدامة الأحزاب ليست قضية يمكن معالجتها بشكل مباشر. فالتوصيات السياساتية تهدف، في جوهرها، إلى بناء مؤسسات حزبية متينة تخلق بيئة تنافسية متكافئة بين الأحزاب العريقة والناشئة. ومن هذا المنطلق، فإن أي سياسة منفردة ستواجه صعوبة في تحقيق تحديد دقيق، ما قد ينعكس على فعاليتها. وعلى صعيد الإمكانات، من المتوقع أن تخلق سياسة تعزيز الديمقراطية الداخلية حافزًا قويًا للأحزاب للتحول من الاعتماد على الشخصانية إلى تبني نماذج مؤسسية، ما يقلل من ارتكازها على شخصيات مركزية، قد يؤدي رحيلها إلى أضرار جسيمة للحزب. أما التوصيتان الأخريان، فستسهمان في دعم استدامة الأحزاب الناشئة عبر تمكينها من المشاركة التنافسية الفعالة في الانتخابات، والتأهل للحصول على تمويل عام يرتكز على الأداء، وتعزيز التعددية الحزبية. وبالتالي، ستساهم هذه السياسات في تقليل معدل انحلال الأحزاب وتحقيق الاستمرارية، خاصةً بين الأحزاب الجديدة.

المعايير	الجدوى السياسية	الجدوى الاقتصادية	التخصيص	الإمكانات
الديمقراطية الداخلية	-	-	-	+
نسبة التمويل العام إلى الخاص	-	+/-	-	+
دعم المحليين في المؤسسات العامة	+	+	-	+

الخاتمة

يشكل الوضع الراهن للأحزاب السياسية الأردنية والتي تتسم بالشخصانية والتغير السريع، مصدرًا للتحديات والشكوك بشأن قدرتها على الاستدامة. ونظرًا لأن الاستدامة الحزبية ليست صفة مباشرة بحد ذاتها، بل هي نتيجة لمجموعة من العوامل المؤسسية، والروابط القاعدية، والتأطير الأيديولوجي المتين، فإن معالجتها تتطلب تمكين الأحزاب من اكتساب هذه الخصائص. كما تستدعي بناء نظام حزبي تنافسي متعدد الأطراف، وتوفير قدرات شاملة لجميع الفاعلين السياسيين، وهو ما تهدف السياسات المقترحة في هذه الورقة إلى تحقيقه.

ويظهر النقاش حول السياسات الثلاث المقترحة مدى الصعوبات التي قد تواجهها في التنفيذ، حيث تبرز التحديات السياسية التي تنشأ عند محاولة تغيير أنظمة السلطة القائمة، والتحديات الاقتصادية في ظل الظروف المالية الصعبة التي تمر بها الأردن، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بعدم وضوح الأهداف تحديدًا دقيقًا في مسعى تحويل الأحزاب نحو الاستدامة المؤسسية. كما تبرز إشكالية محتملة في تلك السياسات التي لا تتناول السبب الأساسي للاستدامة بشكل مباشر، وإنما تحاول تعزيزها عبر معالجة عواملها بطريقة غير مباشرة.

تظهر دراسة الجدوى على المستوى الظاهري قلة الجدوى في معظم جوانب الاقتراحات المقدمة. ومع ذلك، لا يمكن إغفال الأهمية الكبرى للإصلاحات العامة في تعزيز أداء الأحزاب السياسية واستمراريتها على المدى الطويل. فجوهر السياسات

المقترحة يكمن في إعادة هيكلة وتمكين الأحزاب داخل بيئة تنافسية متكافئة تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتفتح الباب أمام برلمانات متعددة الأطراف. وتكتسب التوصية الأخيرة أهمية خاصة، إذ تركز على بناء قدرات الجهاز البيروقراطي والأحزاب السياسية، وتمكين الأكاديميين والباحثين من تقديم تحليلات دقيقة ومدعومة بالبيانات حول السياسات المختلفة في القطاعات المتنوعة. لذلك، توصي هذه الورقة بتنفيذ السياسات الثلاث التي نوقشت، مع تكليف الجهات المختصة بضمان تطبيقها، ومتابعة أدائها وتقييمه عبر محللين مستقلين ومؤهلين، لضمان تحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز الاستدامة الديمقراطية.

الورشة الرابعــة :

١٣ كانون الثاني ٢٠٢٥

دور الشباب في السياسة والأحزاب

- **النائب في البرلمان النرويجي السيدة *Ane Breivik***
- **المهندس إبراهيم العوران نائب الأمين العام للشؤون السياسية في حزب إرادة الأردني**

دور الشباب في السياسة والأحزاب

توطئـــة

تأتي هذه الورقة السياساتية نتاجًا لجهود بحثية وحوارية جُمعت في إطار جلسة متخصصة عُقدت بهدف مناقشة القضايا المتعلقة بمشاركة الشباب الأردني في الحياة السياسية والحزبية. شارك في تقديم هذه الورقة كلٌّ من النائب في البرلمان النرويجي السيدة *Ane Breivik*، التي أضافت بُعدًا مقارنًا مستندًا إلى التجربة النرويجية في تمكين الشباب، والمهندس إبراهيم العوران نائب الأمين العام للشؤون السياسية في حزب إرادة الأردني، الذي قدّم رؤية محلية تعكس التحديات المؤسسية والاجتماعية التي تواجه الشباب في الانخراط السياسي.

وقد حضر الجلسة عدد من النشطاء الشباب، والسياسيين، وممثلي الأحزاب، مما أتاح نقاشًا متعدد المستويات ساهم في بلورة مقترحات عملية تعزز مشاركة الشباب وتكافؤ الفرص داخل الأحزاب.

ساهم فريق الأبحاث في *معهد السياسة والمجتمع* في إعداد هذه الورقة، من خلال تحليل المخرجات وتطوير البدائل السياساتية، وصياغتها ضمن إطار تحليلي يعكس التوصيات القابلة للتطبيق.

ملخص تنفيذي

على الرغم من جهود الإصلاح التي يشهدها الأردن، ما تزال مشاركة الشباب في السياسة الأردنية والانخراط فيها محدودًا. ففي الوقت الذي جاءت فيه مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي تم تشكيلها عام ٢٠٢٢ لإشراك الشباب مزيدًا في العملية السياسية، إلا أن التنفيذ على ما يبدو لم يكن فعّالًا بشكل كافٍ.

يقصر قانون الانتخابات الحالي المرشحين الشباب على مناصب أقل قابلية للانتخاب، مما أدى في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٢٤ إلى فوز ستة نواب شباب فقط، أي ٤٪ فقط من البرلمان، على الرغم من أن الشباب يشكلون ٣٤٪ من الناخبين. في الوقت الذي تفتقر فيه الأحزاب السياسية إلى آليات قادرة على إدماج الشباب في هياكل صنع القرار.

تقيم ورقة السياسات هذه، التي تسترشد بورشة عمل أقامها معهد السياسة والمجتمع، العوائق التي تحول دون إشراك الشباب وتقيّم بدائل السياسات. وهنا تبرز سياستان ربما تكون مجديتان **ومؤثرتان:**

إقامة أجنحة شبابية في الأحزاب السياسية – يمكن للأجنحة الشبابية المنظمة والمهيكلة بشكل جيد داخل الأحزاب إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب، وتوفّر أمامها فرصة القيادة بدلًا من العمل كمجموعات رمزية. تعتمد فعاليتها على الاستقلالية وسلطة صنع القرار والاندماج في الهياكل الحزبية.

ضمان تمثيل الشباب في اللجان التنفيذية – إشراك الشباب في هيئات صنع القرار الرئيسية يعزز التمثيل الموضوعي ويغير معايير الحزب. تعد هذه السياسة فعالة من حيث التكلفة، ولكنها قد تواجه مقاومة من النخب الحزبية الراسخة.

تقترح الورقة **دمج هذه السياسات في إطار واحد**، مما يضمن تمثيل الأجنحة الشبابية في اللجان التنفيذية. يوازن هذا النهج بين الإصلاح المؤسسي والجدوى العملية، ويعزز التمكين السياسي الحقيقي.

يتطلب التنفيذ المناصرة والضغط التشريعي والمشاركة العامة. ويستوجب إشراف اللجنة **المستقلة للانتخابات** على التنفيذ وضمان الامتثال. ومن خلال تبني هذا الإطار، يمكن للأردن تحديث منظومته السياسية، وتعزيز تمثيل الشباب، وتعزيز الحكم الديمقراطي.

مقدمـــة

تُظهر الأدبيات الأكاديمية وأوراق السياسات باستمرار أن المشاركة النشطة للشباب في السياسة لها آثار إيجابية كبيرة على الديمقراطيات من خلال التمثيل الوصفي والموضوعي[٥]، وإشراك قسم كامل من السكان، وتمكين الشباب من الانخراط في مناصب قيادية في العملية السياسية.

يدرك النظام السياسي في الأردن الحاجة إلى التحديث السياسي، كما يتضح من الأوراق النقاشية الملكية واللجان المختلفة التي تم إنشاؤها على مر السنين. وشكلت أحدث محاولة إصلاح، وهي اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عام ٢٠٢٢، لجنةً فرعية مخصصة للشباب، وشملت لجانًا أخرى للتمكين السياسي للشباب كأساس لعملية التحديث.

ومع ذلك، ثمة الكثير مما يُطمح الوصول إليه. فقانون الانتخابات الحالي يشترط فقط أن يكون الشاب، الذي يعرف بأنه أقل من ٣٥ عامًا، ضمن المرشحين الخمسة الأوائل في القوائم الحزبية[i]. من الناحية العملية، فسرت الأحزاب السياسية هذه المادة على أنها تقتصر على وجود الشباب في القوائم الحزبية على المقعد الخامس. وقد

---

[٥] يشير التمثيل الوصفي إلى تمثيل الأفراد أو الجماعات بناءً على خصائصهم الاجتماعية أو الهوياتية، مثل الجنس، العرق، الدين، أو الطبقة الاجتماعية. بينما يشير التمثيل الموضوعي الى تمثيل مصالح وأفكار مجموعة معينة من قبل ممثلين سياسيين، بغض النظر عن انتمائهم الشخصي لهذه المجموعة.

تجلت الآثار المترتبة على هذا القانون في انتخابات ٢٠٢٤ عندما وصل ستة مرشحين شباب فقط إلى البرلمان.

علاوة على ذلك، نادرًا ما يتم تنظيم عضوية الشباب في الأحزاب السياسية، مع وجود البنود الوحيدة في قانون الأحزاب السياسية حول التمكين السلبي للشباب[٦]، من بين مكونات اجتماعية أخرى، من خلال ضمان تكافؤ الفرص في الأنظمة الداخلية للأحزاب والوصول إلى الموارد. على عكس التمكين الفعّال والمطلوب لتحدي وتغيير الوضع الراهن.

يتضاعف تعقيد المشكلة بسبب الافتقار إلى البيانات المنظمة حول المشاركة السياسية للشباب في الأردن. هذه الفجوة في الأدبيات موجودة ليس فقط في الأردن ولكن في المنطقة، مما يجعل من الصعب تقييم الاتجاهات في سلوك الشباب أو مقارنتها بدراسات الحالة الإقليمية الأخرى.

لإيجاد بدائل سياسية ممكنة، عقد معهد السياسة والمجتمع، بالشراكة مع السفارة النرويجية في عمان، ورشة عمل ضمت ٢٠ ناشطًا شبابيًّا وبرلمانيًّا وحزبيًّا من الأردن والنرويج، لمناقشة التجربة السياسية الحالية للشباب، والاختلافات في مشاركة الشباب بين الأردن والنرويج، ومجالات الضعف والحلول السياسية الممكنة. ستستخدم ورقة السياسات هذه ورشة العمل وغيرها من الموارد لتقييم الوضع الراهن في الفرع الأول؛

[٦] يشير التمكين السلبي للشباب، إلى السماح للشباب بممارسة الأنشطة السياسية دون تمكينهم بالموارد والأدوات اللازمة لتلك المشاركة.

ومن ثم تحليل جدوى وفعالية بدائل السياسات المختلفة في الفرع الثاني، ويبدو أن هنالك سياستين قد تكونان أكثر جدوى وفعالية؛ ثم يناقش القسم الثالث تنفيذ هاتين السياستين.

في الختام، لم يتم تناول المشكلة التي تواجه مشاركة الشباب السياسية والهيئات الحزبية بشكل كامل في التشريع الأردني، حيث فشلت التعديلات في الغالب في معالجة التمثيل الباهت للشباب في المناصب القيادية والمشاركة السياسية غير الفعالة. مما يؤدي إلى تهميش الشباب وقضاياهم في عملية صنع القرار.
تبحث ورقة السياسات هذه في السياسات المحتملة التي من شأنها زيادة المشاركة للسياسية للشباب في الأحزاب بشكل مباشر.

تقييم الوضع الراهن

نظرًا لوجود فجوة في الأبحاث والأدبيات حول الوضع الحالي لمشاركة الشباب في الأحزاب السياسية، ستعتمد الورقة على استقراء التقييم بناء على الأبحاث في مجالات التمكين الحزبي والسياسي، والتقارير حول الإجراءات الانتخابية في الأردن، والبيانات النوعية التي تم جمعها من ورشة العمل التي عقدها معهد السياسة والمجتمع.

يوجد حاليًّا ستة أعضاء شباب في مجلس النواب حصرًا في البرلمان، إذ لا يضم مجلس الأعيان أي أعضاء شباب، حيث تشترط المادة ٦٤ من الدستور الأردني على أن يكون عضو مجلس الأعيان قد أتم الأربعين عام.

ويمثل تمثيل الشباب الضعيف في مجلس النواب، ستة من أصل ١٣٨، زيادةً عن الانتخابات السابقة، والتي كانت تُجرى بموجب قانون انتخابي يشترط سن ٣٠ عامًا كحد أدنى للترشح والتي لم تنتج في انتخابات الدورة البرلمانية التاسعة عشر سوى نائبين اثنين دون سن ٤٠ عامًا. ومع ذلك، لا يضم البرلمان الحالي سوى ٦ نواب شباب، يمثلون ٤٪ من إجمالي مجلس النواب. هذه النسبة لا تعكس أو تمثل حجم الناخبين من نفس الفئة العمرية، والتي تبلغ ٣٤٪ وفقًا لتقرير الانتخابات البرلمانية المفصل لعام ٢٠٢٤، الصادر عن الهيئة المستقلة للانتخابات.[ii] [٧]

[٧] الانتخابات النيابية ٢٠٢٤: *تقرير مفصل الانتخابات النيابية ٢٠٢٤: تقرير مفصلي*. لجنة الانتخابات المستقلة ، ٢٠٢٤ ، iec.jo/sites/default/files/Report/FinalReport٢٠٢٤.pdf#page=١,٠٠

فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، لا ينص التشريع الأردني على أي لوائح بشأن دور الشباب فيها. بدلًا من ذلك، يتضمن لائحة واحدة تشترط وجود نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من أعضاء الهيئة العامة تحت سن ٣٥ عامًا، وتشجع على تشكيل أجنحة شبابية وتحظر التمييز ضد الشباب في تولي مناصب قيادية أو الوصول إلى موارد الحزب. ومع ذلك، ما تزال هذه اللوائح غير كافية لمعالجة عدم إشراك الشباب في الهيكل الحزبي، وبدلًا من ذلك، تحوّلهم إلى "شرط" ينبغي على الأحزاب السياسية تلبيته مع الحفاظ على هياكل السلطة السابقة.

ويظهر تحليل هذه الحالة أنه على الرغم من وجود سياسات معيارية تشجع مشاركة الشباب، إلا أنها ما تزال غير فعالة في تحقيق التمثيل العادل في البرلمان والمناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية.

في الختام، في حين أن السياسات التنظيمية حققت بعض النجاح في زيادة تمثيل الشباب من خلال خفض سن الترشح وإلزام وجود مرشح شاب في الأسماء الخمسة الأولى في القوائم الحزبية، إلا أنها لم تعالج مسألة إشراك الشباب في مكاتب صنع القرار الحزبية ولم تنجح في تمكين الشباب. من ناحية أخرى، فشلت السياسات المعيارية في التغيير أو تغيير المعايير والمواقف تجاه الشباب في العملية الانتخابية.

بدائـل السياسـات

على الرغم من وجود العديد من المقاربات السياساتيّة الممكنة لدعم التمكين السياسي للشباب، إلا أن الافتقار إلى الأدبيات والأدلة حول هذه القضية يحد من إنشاء سياسات محلية قائمة على الأدلة والتوصية بها. بدلًا من ذلك، سنستخدم أساليب إرشادية لنكون قادرين على تحديد نقاط القوة والضعف في السياسات الموصى بها في هذا القسم.

إلزام إنشاء أجنحة شبابية

أحد أكثر البدائل فعالية هو إنشاء أجنحة شبابية للأحزاب السياسية إذا ما تم تنظيمها من خلال لوائح داخلية وخارجية مناسبة، وهو غير مطبق في معظم الحالات.[iii] في حالة الانتخابات العامة البريطانية لعام ٢٠١٥، يجادل بيكارد بأنه على الرغم من زيادة عضوية الشباب في الأجنحة المخصصة لهم، إلا أن المؤسسات السياسية أهملت تصويت الشباب[iv].

تتناقض هذه النتائج السلبية مع التجربة النرويجية، التي تمنح أجنحة الشباب الاستقلالية وسلطة صنع القرار وفرص الترشح. في ورشة العمل، شددت المتحدثة، آنا، على أن الأجنحة الشبابية والأحزاب الشبابية قد تكون لها وجهات نظر مختلفة عن الحزب الأم وأن اللوائح تضمن التمثيل الموضوعي لجناح الشباب في اللجان التنفيذية.

وبالتالي فإن تأثير إنشاء أجنحة شبابية في الأحزاب السياسية الأردنية يعتمد على أعراف المؤسسات ولوائحها الداخلية. هل أجنحة الشباب مجرد نادٍ اجتماعي، أم أنها مؤسسات صنع قرار كاملة؟ لا يقدم الأول أي ضمان لإشراك الشباب ومن

[٨]المرجح أن يضعف مشاركة الشباب من خلال العمل كحاجز أمام الشباب المنخرطين سياسيًّا والقيادة السياسية.

يبدو أن التحدي يتمثل في ضمان أن الأجنحة الشبابية التي تم إنشاؤها لديها قدرات صنع القرار ويمكنها تعزيز المشاركة السياسية للشباب بدلًا من احتوائها. ومن الناحية العملية، فإن إلزام اللوائح الداخلية التي تنظم أجنحة الشباب ببنود محددة يمكن أن يضمن تحقيق أهداف هذه السياسة، ولكنه سيواجه مقاومة كبيرة من أصحاب المصلحة الذين يستفيدون من استبعاد الشباب وحرمانهم من حقوقهم، مثل الحرس القديم للأحزاب السياسية، والدعم القوي من أصحاب المصلحة الآخرين مثل الشباب.

ينطوي إنشاء المؤسسات على تكاليف مالية كبيرة، مما يفرض مسألة تمويل الأحزاب السياسية مرة أخرى. في حين أن هناك حجة بأن إنشاء أجنحة شبابية من شأنه أن يجذب المزيد من الأعضاء، الذين ستغطي رسوم عضويتهم ميزانية هيئة الشباب، وبالتالي فإن هذا النموذج لن يحول سوى التكلفة المالية لهذه الهيئات إلى الشباب، الذين يواجهون ضائقة مالية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ونقص فرص العمل. بدلًا من ذلك، إذا احتاجت الأحزاب السياسية إلى تمويل الجناح الشبابي، فسوف يعرض ذلك للخطر أنشطة وفعاليات الأحزاب السياسية الأحدث والأصغر، التي تعتمد حصريًّا على الأموال الحكومية ورسوم العضوية لتمويل الحملات الانتخابية

---

[٨] سارة بيكارد ، "أجنحة الشباب والأجنحة الطلابية للأحزاب السياسية" ، في *السياسة والاحتجاج والشباب*، بقلم سارة بيكارد (لندن: بالغريف ماكميلان المملكة المتحدة ، ٢٠١٩) ، ١٩٥-٢٣٤ ، https://doi.org/١٠,١٠٥٧/٩٧٨-١-١٣٧-٥٧٧٨٨-٧_٧.

والمقار والمشاريع. وستكون الأحزاب السياسية الأخرى قادرة على تمويل عمليات الجناح الشبابي، ومن الأمثلة على ذلك الأحزاب التي تمول بالفعل جناحًا شبابيًّا مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والأحزاب القديمة المجهزة ماليًّا لتحمل تكاليف إضافية، مثل حزب جبهة العمل الإسلامي.

في حين أن العيوب المحتملة لهذه السياسة واضحة، فإن الخصوصية تجاه الشباب هائلة، ولها ميزة فريدة تتمثل في إنشاء مؤسسة مكرسة للشباب. ولديها إمكانات كبيرة إذا تم تنظيمها بشكل محوكم لتمكين الشباب بدلًا من احتوائهم.

إلزام إشراك الشباب في اللجان التنفيذية

في حين أن إنشاء جناح شبابي من شأنه أن يمكن الشباب في الهيئة العامة للحزب، فإن إلزام إشراك الأعضاء الشباب في اللجان التنفيذية من شأنه تمكينهم من خلال التمثيل الوصفي في صنع القرار.

تعتمد إمكانات هذه السياسة في معالجة هدف هذه الورقة على تغيير الأطر المعيارية الموجودة داخل الأحزاب السياسية. خلال ورشة عمل معهد السياسة والمجتمع، ذكر الشباب كيف يتم تجاهل المعايير في اختيار الشباب، وينظر الحرس القديم إلى دور الشباب في الأحزاب السياسية كشرط لترخيص الحزب، وليس كأعضاء نشطين. هذا الوضع الراهن يجعل هذه السياسة التنظيمية أقل جدوى سياسيًّا من الأجنحة الشبابية، لأنها تتطلب تحوّلًا جذريًّا في المؤسسات لتكون فعالة بدلا من إنشاء مؤسسة جديدة تستند إلى إطار معين.

ومع ذلك، فإن هذا البديل السياسي أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية من إنشاء أجنحة شبابية، فليس له تكلفة اقتصادية أو مالية واضحة. وفي حين أنه يستهدف على وجه التحديد دمج الشباب في اللجان التنفيذية، فإنه لا يعمل على إدماج المزيد من الشباب في الحياة السياسية والمدنية بشكل صريح.

لذلك، فإن تفويض إشراك الشباب في اللجان التنفيذية يضمن التمثيل الوصفي، والذي ثبت باستمرار أنه يزيد من التعبئة في سياق العرق والجنس. جادل، كاستانيو سيلفا، كذلك بأن العمر هو سمة أخرى تستفيد من التمثيل الوصفي[٩٩]. كما أن إشراك الشباب في اللجان التنفيذية قد يساعد في تغيير المعايير، من خلال إبراز قدرات الشباب في صنع القرار والعمل السياسي. ومع ذلك، ستواجه هذه السياسة رد فعل عنيف من أصحاب المصلحة المعنيين.

إلزام التعليم السياسي في الهياكل الحزبية

تتميز التوعية المدنية التي تخطط لها وتديرها الأحزاب السياسية بزيادة الوعي بالمثل الحزبية وتحفيز المناقشات بين أعضاء الحزب حول أهداف الحزب وغاياته. ومع ذلك، فإن صياغة منهج التربية المدنية الفريد من نوعه للأحزاب السياسية يتطلب إطارًا أيديولوجيًّا صارمًا يجب على جميع أعضاء الحزب اتباعه. في الوقت الحالي، وبما أن

---

[٩٩] برونو كاستانيو سيلفا، "لا تصويت لكبار السن: سن القادة وإقبال الشباب من منظور مقارن"، *المجلة الأوروبية للبحوث السياسية* ٦٤ ، العدد ١ (فبراير ٢٠٢٥): ٢٧٦-٩٥ ، https://doi.org/١٠,١١١١/١٤٧٥-٦٧٦٥,١٢٦٩٤.

النظام السياسي الأردني حديث نسبيًّا، وكان الانخراط الشعبي في السياسة مقيدًا حتى عام ١٩٨٩، فإن "الأدلجة" لم تحدث بشكل كامل.

لا يعد الافتقار إلى الأطر الأيديولوجية الإشكالية الوحيدة في جدوى التعليم؛ فالتعليم مكلف. تتطلب الحاجة إلى أفراد مؤهلين لتطوير المناهج الدراسية والمدربين والمرافق والموارد ميزانية كبيرة، وهو ما لا تستطيع معظم الأحزاب السياسية في الأردن توفيره. هناك مشكلة أخرى عند تنفيذ هذه السياسة وهي خصوصية التركيبة السكانية المستهدفة، بافتراض أن الهدف هو زيادة المشاركة السياسية للشباب، فالتثقيف المدني داخل الحزب لن يؤدي إلا إلى زيادة درجة مشاركة الشباب المنتمين إلى الحزب، بدلًا من جودته، أو تعبئة الشباب غير المنخرطين. في حين ثبت أن التربية المدنية تزيد من المشاركة السياسية، فقد ركزت الدراسات على التعليم غير الحزبي، بدلًا من التعليم الذي تقوده الأحزاب، مما يلقي بظلال من الشك على فعالية التعليم الذي تقوده الأحزاب.

زيادة التمثيل في القوائم الحزبية

كان حبس المرشحين الشباب في المركز الخامس في قوائم الأحزاب أحد المظالم الرئيسية التي عبر عنها الشباب خلال ورشة عمل معهد السياسة والمجتمع. ثم يأتي هذا البديل السياسي لمعالجة هذه المسألة بشكل مباشر، من خلال زيادة التمثيل في القوائم.
وفي حين يمكن زيادة التمثيل عن طريق زيادة عدد الشباب المقررين في القائمة أو زيادة ترتيبهم في القائمة، فإن أي من الخيارين سيواجه مسألتين في الطلب. تتعلق القضية الأولى بمواجهة أصحاب السلطة الحاليين في الهياكل الحزبية، الذين قد

يخاطرون بالتنازل عن قوائمهم الحزبية إذا احتل المرشحون الشباب مكانًا أعلى. ثانيًا، لم تحصل معظم الأحزاب السياسية على أكثر من بضعة مقاعد في انتخابات ٢٠٢٤. في حين أن المسألة الأولى تؤثر على الجدوى السياسية، كما هو الحال مع أصحاب المصلحة، تشير المسألة الثانية إلى أنه لكي تكون هذه سياسة فعالة، يجب ضمان حصول الشباب على أحد المقاعد الثلاثة الأولى.

يتطلب التشريع الحالي أن تكون المرأة من بين المرشحين الثلاثة الأوائل، واشتراط أن يكون مرشح شاب ضمن هؤلاء الثلاثة من شأنه أن يقيد بشدة خيارات الأحزاب السياسية. كان ما يقرب من ٥٧٪ من مرشحي الأحزاب السياسية في القوائم الوطنية من الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاما.

وهذه السياسة تفي بجميع المعايير الأخرى: فهي فعالة في زيادة التمثيل الوصفي، لأنها تزيد من احتمالات وصول الشباب إلى البرلمان؛ وزيادة فرص وصول الشباب إلى البرلمان. ليس لها تكلفة اقتصادية مرتبطة بها. ويستهدف الشباب على وجه التحديد. ومع ذلك، فإن إزالة المرشحين التقليديين من القوائم لن يكون مجديًا سياسيًّا، وسيواجه مقاومة أكثر من إشراك الشباب في اللجان التنفيذية، الأمر الذي لن يتطلب إزالة القيود المفروضة على أصحاب السلطة التقليديين.

ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه السياسة سيتطلب صدامًا كبيرًا مع مراكز القوى التقليدية، التي تتألف في الغالب من رجال تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاما.

مخطط الجدوى

معايير	الجدوى السياسية	الجدوى الاقتصادية	خصوصية	الإمكانية
تفويض إنشاء أجنحة شبابية	+/−	+/−	+	+
تفويض إدماج الشباب في اللجان التنفيذية	+/−	+	+	+/−
تفويض التربية المدنية في الهايكل الحزبية	+/−	−	−	+/−
زيادة التمثيل في القوائم الحزبية	−	+/−	+	+

جدول ٢ مخطط الجدوى ، حيث تشير علامة "+" إلى الجدوى ، وعلامة "−" تشير إلى انخفاض الجدوى ، وتشير علامة "+/−" إلى توازن إيجابي في الجدوى.

النقـــاش

في حين أن جميع القضايا تنطوي على تحديات متعلقة بسؤال الجدوى، إلا أن هناك سياستين تبرزان على أنهما الأكثر جدوى: إشراك الشباب في اللجان التنفيذية وإلزام إنشاء أجنحة شبابية. وتواجه بدائل أخرى للسياسات قضايا حرجة مثل؛ التربية المدنية مكلفة ويصعب تنفيذها ولا تستهدف القضية بشكل مباشر، والتعليم المدني مكلف وغير موجه للقضية بشكل مباشر. وستواجه زيادة التمثيل في القوائم الحزبية تحديات سياسية كبيرة، خاصة بالنظر إلى أن التركيبة السكانية الأولية الحالية في القوائم الحزبية هي الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ٣٥ عامًا.

ويمكن التخفيف من التحديات التي تواجهها السياستان القابلتان للتنفيذ بدمجهما في إطار واحد، مما يزيد من كفاءتهما في التنفيذ. إن إنشاء أجنحة شبابية، على الرغم من تكلفتها، سيساعد على زيادة رسوم العضوية من خلال زيادة حشد الشباب، الذين سيزداد انخراطهم من خلال وجود ممثل عن الجناح الشبابي في اللجنة التنفيذية.

سيكون من غير المرجح أن تستخدم هذه الأجنحة الشبابية لاحتواء الشباب إذا تم ضمان حصولهم على سلطة ممارسة في السياسة الحزبية، وسيقوم ممثل جناح الشباب في اللجنة التنفيذية بالضغط بشكل فعّال من أجل تمكينهم، باعتباره يقود منصبًا

منتخبًا من قبل جناح الشباب، وبالتالي فإن لديهم مصلحة متأصلة في الحفاظ على مصالح الشباب.

يجب أن يعالج تنفيذ هذه السياسة المقاومة السياسية من مراكز القوى التقليدية وسيتطلب حملة منسقة من خلال الهياكل الرسمية وغير الرسمية للضغط من أجل هذه السياسة. من المهم أن ندرك أنه من المحتمل أن تفضل هذه الجهات الفاعلة الحفاظ على مواقعها الحالية كصانعي قرار بدلًا من السماح بتمثيل أقوى للشباب.

على الصعيد الرسمي، يحتاج النواب الشباب الستة إلى الانخراط بنشاط مع بقية البرلمان للضغط من أجل إدماج الشباب بشكل أكثر كفاءة، في حين يشرك قادة الشباب، من المجتمع السياسي والمدني، منظماتهم للضغط من أجل دعم السياسة. من ناحية أخرى، سيشمل المسار غير الرسمي حملة تعبئة واسعة النطاق لوسائل التواصل الاجتماعي، باستخدام Facebook و Instagram للضغط من أجل مواد التوعية، مع استخدام Facebook و X لتحفيز الخطاب العام الوطني حول هذه القضية.

نظرًا لأن الانتخابات الأخيرة أجريت في عام ٢٠٢٤، فإن الجدول الزمني للحملة والضغط من أجل التعديلات مرن ويمكن أن يمتد حتى عام ٢٠٢٦. الهدف من الحملة، والسياسة، هو التأثير على الحملة التالية قبل الانتخابات.

يمكن تنفيذ هذه السياسة، بالنظر إلى نطاقها وأهدافها، من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب، التي ستكون قادرة على مراقبة تقدمها وفعاليتها من خلال اتصالها المباشر وسلطتها على الأحزاب السياسية. بصفتها الهيئة التنظيمية الرئيسية، ستضمن الهيئة الامتثال للسياسة، وتحدد العقوبات لتنفيذها. ومع ذلك، من الضروري أيضًا الرصد والتقييم المستقلين، اللذين من شأنهما تحديد فعالية السياسة في إدماج الشباب في السياسة الحزبية.

استنتاج

لا يتم تمثيل الشباب الأردني بشكل كاف في هياكل السلطة السياسية الرسمية في الأردن. وعلى الرغم من بذل جهود كبيرة لمعالجة هذه المسألة، إلا أنها لم تسفر عن تغيير فعال، وما يزال تمثيل الشباب ضئيلًا.

على الرغم من وجود مجموعة متنوعة من خيارات السياسة، فقد أظهر تحليلنا أن سياستين أكثر فعالية وجدوى: تفويض إنشاء أجنحة شبابية، وإدماج الشباب في اللجان التنفيذية في الأحزاب السياسية.

ومع ذلك، يجب دمج هاتين السياستين في إطار فردي، يقضي بإنشاء أجنحة شبابية في الأحزاب، وأن تكون هذه الأجنحة ممثلة في اللجان التنفيذية للحزب الأم.

الورشة الخامسة :

١٤ كانون الثاني ٢٠٢٥

دور المرأة في السياسة والأحزاب السياسية

- السيدة "*Jette Christensen*" النائب في البرلمان النرويجي
- السيدة روان الحياري عضو حزب الميثاق

دور المرأة في السياسة والأحزاب السياسية

توطئــة

تأتي هذه الورقة السياساتية نتاجًا لجهود بحثية وحوارية جُمعت في إطار جلسة متخصصة عُقدت بهدف مناقشة التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحزبية في الأردن. شارك في تقديم هذه الورقة كلٌّ من النائب في البرلمان النرويجي السيدة "*Jette Christensen*"، التي أضافت بُعدًا دوليًا وخبرةً مقارنة في مجال تمكين المرأة سياسيًا، وعضو حزب الميثاق السيدة روان الحياري من الأردن، التي قدمت رؤية محلية تستند إلى السياق الاجتماعي والمؤسسي الأردني وخبرتها في قضايا الجندر والمشاركة العامة.

وقد حضر الجلسة نخبة من البرلمانيات، والخبراء، وممثلين عن مؤسسات حزبية ورسمية، مما أتاح نقاشًا ثريًا ومتعدد الأبعاد تناول أبرز العقبات والفرص، وساهم في بلورة عدد من المقترحات والتوصيات العملية.

ساهم فريق الأبحاث في *معهد السياسة والمجتمع* في إعداد هذه الورقة، من خلال تحليل المخرجات وتطوير البدائل السياساتية، وصياغتها ضمن إطار تحليلي يعكس التوصيات القابلة للتطبيق.

ملـخص تنفيــذي

ما تزال المرأة في السياسة الأردنية ممثلة تمثيلًا ناقصًا على الرغم من عقود من جهود الإصلاح. في حين أدت التعديلات القانونية إلى زيادة تمثيل المرأة في مجلس النواب بنسبة ١٩,٦٪ في عام ٢٠٢٤، ما تزال النساء يواجهن حواجز هيكلية ومجتمعية تحد من مشاركتهن السياسية. وتشمل التحديات التصنيفات التقييدية للقوائم الانتخابية، والمعايير الأبوية التي تستبعد النساء من أماكن صنع القرار غير الرسمية، وفشل السياسات القائمة في معالجة التمكين الشعبي.

تستند ورقة السياسات هذه، التي تستند إلى بحث وورشة عمل أجراها معهد السياسة والمجتمع، أربعة بدائل للسياسات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. يبرز اثنان على أنهما ممكنان وفعالان:

تفويض أجنحة المرأة في الأحزاب السياسية – يمكن للأجنحة النسائية المنظمة بشكل صحيح إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة السياسية، وتوفير فرص القيادة بدلًا من عزل النساء في أدوار رمزية. يعد ضمان الاستقلالية والاندماج في الهياكل الحزبية أمرًا بالغ الأهمية للنجاح.

توطين جهود العدالة الاجتماعية – يمكن أن يساعد مواءمة خطاب حقوق المرأة مع السياق الاجتماعي والثقافي في الأردن في تفكيك المعايير الأبوية التي تحد من المشاركة السياسية. هذه السياسة لها جدوى واسعة ويمكن دمجها في الاستراتيجية الوطنية المقبلة لتمكين المرأة (٢٠٢٦).

توصي الورقة بتنفيذ هذه السياسات من خلال إشراف الهيئة المستقلة للانتخابات واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. من خلال تبني هذا النهج المزدوج، يمكن للأردن أن يخلق مشهدًا سياسيًّا يمكّن المرأة حقًّا، ويعزز التعبئة الشعبية، ويعزز التمثيل الديمقراطي.

مقدمـــة

منحت المرأة حق التصويت في الانتخابات البرلمانية في الأردن عام ١٩٧٤. ومع ذلك، خلال السنوات الخمسين الماضية، ما تزال حركات حقوق المرأة تواجه تحديات كبيرة في المجالين المدني والسياسي على حد سواء. وبالتالي، ستركز ورقة السياسات هذه على التوصية بسياسات تعالج ضعف المشاركة النسبية للمرأة في الحياة السياسية الحزبية والبرلمانية الأردنية.

الحجج المؤيدة لأهمية إشراك المرأة في العملية الديمقراطية مقنعة. في حين أن حجة العدالة، التي تؤكد على أهمية إدراج جميع المكونات الديموغرافية، بما في ذلك النساء، في العملية الديمقراطية قائمة بقوة وبشكل مهم للغاية، فإن الحجج الأخرى، التي تؤكد على مساهمات النساء في النظم الديمقراطية، تم إثباتها أيضًا بشكل كبير في الأدبيات الأكاديمية والسياسية. تمتد هذه الحجج إلى السلطات الثلاث في النظم الديمقراطية؛ حيث يظهر أن القضاة النساء ينتجن حججًا أكثر شمولًا وأفضل بناءً[v]. وفي السلطة التنفيذية، تبين أن التمكين السياسي للمرأة يرتبط بنتائج اقتصادية أفضل[vi]. وفي السلطة التشريعية، تبين أن إشراك المرأة له علاقة طردية بتعبئة الناخبات.

ومع ذلك، يجب أن يكون إشراك المرأة مدفوعا في المقام الأول بحجة العدالة؛ إذ يجب تمثيل المرأة وإشراكها في العملية السياسية من أجل الإدماج، ويجب ألا يكون إشراكها مشروطًا بإدراج بعض المزايا الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. ومع

ذلك، هناك حاجة إلى معالجة الخطاب حول درجة الإدماج المتوقعة في الديمقراطية، فتعريف الديمقراطيات يتم بعدة أبعاد، بما في ذلك البعد التمثيلي. بحكم التعريف، الديمقراطيات شاملة وليست إقصائية. على هذا النحو، ستكون ورقة السياسات هذه مدفوعة بالافتراض الأساسي القائل بأنه بدلًا من تبرير الإدراج، يجب أن يكون هو القاعدة في الديمقراطية، ويجب أن يكون الاستبعاد استثناء، وبالتالي يتطلب تبريرًا. تمت كتابة هذه الورقة في وقت محتمل للتغيير للمرأة الأردنية، ففي حين أن تحديثات ديمقراطية كبيرة تجري عبر السياسات العامة، فإن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة صالحة فقط حتى نهاية العام الحالي، وستحدث تغييرات كبيرة خلال الدورات الانتخابية المقبلة، وتحولات معيارية ممكنة بسبب التغييرات الاجتماعية الكبرى التي تحدث حاليًا في جميع أنحاء البلاد.

تنقسم الورقة إلى أربعة أقسام بعد المقدمة؛ يقيم القسم الأول الوضع الحالي لمشاركة المرأة في السياسة الأردنية، ويبحث القسم الثاني جدوى أربعة بدائل للسياسات: إنشاء صندوق للمرأة، وإلزام إنشاء أجنحة نسائية في الأحزاب السياسية، وتوطين جهود العدالة الاجتماعية، وتوسيع نطاق حماية الأمومة. ويناقش الفرع الثالث تنفيذ السياستين الأكثر جدوى. ويقدم القسم الأخير بعض الملاحظات الختامية.

تقييم الوضع الراهن

مارست النساء حقهن في التصويت لأول مرة في الانتخابات البرلمانية في الأردن في انتخابات عام ١٩٨٤، حصريًّا كناخبات، حيث كان المرشحون من الرجال فقط. وفي أعقاب رفع الأحكام العرفية واستئناف الحياة الديمقراطية في عام ١٩٨٩، شاركت النساء كمرشحات لأول مرة. في انتخابات عام ١٩٩٣، أصبحت، توجان فيصل، أول نائبة برلمانية منتخبة في الأردن، وظلت البرلمانية المنتخبة الوحيدة حتى تطبيق بند الكوتا النسائية خلال انتخابات عام ٢٠٠٣. في حين أن نظام الكوتا كفل تمثيل المرأة في البرلمان، ظل عدد المقاعد أقل من المطلوب، مثل ١٥,٣٪ في البرلمان الثامن عشر، و١١,٥٪ في البرلمان التاسع عشر. تمت معالجة هذه المشكلة من خلال اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في عام ٢٠٢٢، والتي أوصت بإجراء تعديلات على قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية التي تفرض زيادة تمثيل المرأة.

على وجه التحديد، ينص قانون الانتخابات الحالي على أنه داخل القوائم الحزبية، يتم تمثيل المرأة ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل والثلاثة الثانيين. أدى التعديل إلى زيادة تمثيل المرأة في البرلمان بشكل فعال، حيث وصل البرلمان إلى ٢٧ نائب امرأة، يشكلن ١٩,٦٪ من أعضاء مجلس النواب. وتعزى هذه الزيادة إلى عاملين؛ زيادة الكوتا النسائية من ١٥ إلى ١٨ مقعدا (١١,٥٪ إلى ١٣,٣٪)، وإدخال القوائم الوطنية، حيث تم انتخاب تسع نساء. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التقسيم للقوائم الوطنية، فمن بين النساء التسع اللواتي وصلن إلى البرلمان، كانت امرأة واحدة فقط

هي المرشحة الأولى في قائمتها، وواحدة كانت الثانية، وثلاث في المرتبة الثالثة، وواحدة في المرتبة السادسة. احتل الباقون المرتبة ٩ و١٥ في قوائمهم. وتبين هذه التصنيفات أنه باستثناء مرشحين، أدرجت النساء في أدنى مرتبة ممكنة في قوائمها.
في حين أن البيانات المتعلقة بالانتخابات متاحة للجمهور من خلال مصادر مختلفة، فإن البيانات المتعلقة بالتحديات التي تواجه المرأة خارج الانتخابات أكثر ندرة وعفا عليها الزمن. ولتعويض نقص البيانات التجريبية، عقد معهد السياسة والمجتمع ورشة عمل ضمت مجموعة من البرلمانيات والنساء المنتسبات إلى الأحزاب وعدد الخبراء. سلطت ورشة العمل الضوء على التحديات المختلفة التي تواجه المرأة في الأماكن الرسمية وغير الرسمية والحياة السياسية. كانت التحديات داخل المساحات غير الرسمية والسياسية أبوية بطابعها، ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك أن الأماكن السياسية غير الرسمية لا يمكن للمرأة الوصول إليها بسبب المعايير المتعلقة بالدور الاجتماعي للمرأة؛ وهذه المجالات غير الرسمية لا يمكن أن تكون متاحة للنساء بسبب الدور الاجتماعي للمرأة، ويتعارض صنع السياسات بعد ساعات العمل مع المسؤوليات المنزلية التي يتوقع من النساء تحملها، ومن المتوقع أن تشارك النساء بشكل حصري في قضايا المرأة في الأماكن الرسمية.

يعكس الوضع الحالي واقعا مروعًا، في حين أن تمكين المرأة كان جزءًا مهما من أجندة التحديث، إلا أنه أخطأ في تحقيق هدفه بإهمال تغيير الأعراف الاجتماعية التي تحد من وصول المرأة إلى القيادة السياسية. بدلًا من ذلك، تميل السياسات إلى تقييد النساء في مناصب محددة في المساحات البرلمانية والحزبية كعنصر منفصل، أو شرط

الترخيص، أو تقييدهن بشكل حصري في قضايا المرأة دون منحهن إمكانية الوصول إلى قضايا سياسية أوسع نطاقًا.

سياسـات بديلـة

اتبعت السياسات التاريخية والحالية مقاربات من أعلى إلى أسفل لتمكين المرأة سياسيًّا، من خلال تنفيذ الحصص، وفرض الحد الأدنى من النسب المئوية للتمثيل، وفرض إشراك المرأة في القوائم الحزبية. ومع ذلك، فشلت هذه السياسات في معالجة القضايا المعيارية التي تحول دون تمكين المرأة على المستوى الشعبي. وبالتالي، فإن الهدف الأساسي في البديل السياساتي التالي هو السماح بالتعبئة الشعبية للنساء من أجل السياسة، بدلًا من زيادة الحصص بشكل مباشر أو تغير ترتيب القوائم أو نسب التنوع بين الجنسين.

صنـدوق المـرأة

تتمثل السياسة البديلة الأولى في إنشاء صندوق داخل الأحزاب السياسية مكرس لدعم مشاركة المرأة في السياسة والأحزاب السياسية. هذه السياسة لديها القدرة على التخفيف من التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة ولكنها لا تعالج القيود الاجتماعية والمجتمعية المفروضة على المرأة الأردنية. على الرغم من وجود صناديق نسائية في الأردن، إلا أن إنشاء صندوق منفصل من المرجح أن يحظى بدعم من النساء والرجال والمنظمات النسوية، ولكن من المرجح أن يعارضه أصحاب المصلحة

الذين ينظرون إلى تمكين المرأة على أنه عنصر من عناصر عملية التحديث، وليس غاية بمفرده. وسيتفاقم الانتقاد بسبب حقيقة أن التحديات الاقتصادية لا تؤثر على المرأة حصرًا ولا تستند بطبيعتها إلى نوع الجنس. ومع ذلك، يمكن التخفيف من هذا التراجع من خلال حملات التوعية حول تقاطع التهميش الاقتصادي والأنثوي وتسليط الضوء على أهمية تمكين المرأة خارج إطار نموذج التحديث.

وصندوق المرأة محدد للغاية وينطوي على إمكانات عالية، وهو يستهدف على وجه التحديد احتياجات المرأة في السياسة، ويعالج تحديًا كبيرًا يواجه مشاركة المرأة في السياسة الحزبية. ومن شأن الصندوق أن يمكّن النساء بالقيام بحملات أكثر فعالية، وزيادة الوصول إلى مقرات الأحزاب، وتنظيم فعاليات لزيادة الوعي بحقوق المرأة، والسماح بإنشاء مساحات تقودها النساء في الأحزاب السياسية. ومع ذلك، فإن هذه السياسة لديها أيضًا القدرة على تقييد نشاط المرأة في المجالات التي تعتبرها الهياكل الحزبية "مناطق نسائية" بسبب علاقتها بالأدوار الاجتماعية النمطية للمرأة في الأردن.

ومع ذلك، فإن الصندوق المخصص لدعم مشاركة المرأة في السياسة يواجه مشكلة جدوى كبيرة، إذ لا تملك الأحزاب السياسية القدرة المالية على تخصيص الموارد للصندوق. مع بعض الاستثناءات الملحوظة، تعتمد الأحزاب في الأردن على التمويل الحكومي. وفي حين أن بعض الأحزاب السياسية يمكنها تأمين أشكال بديلة من التمويل لتنفيذ هذه السياسة، إلا أنها ستعرض الأحزاب الأكثر تعرضًا لتحديات اقتصادية لخطر الفشل في تنفيذها. من ناحية أخرى، فإن تخصيص تمويل حكومي

لصندوق المرأة لن يؤدي إلا إلى زيادة الضغط على الميزانية الوطنية. إن عدم موثوقية القدرة الاقتصادية على تنفيذ هذا الصندوق عبر الطيف السياسي يجعله غير مجدي اقتصاديًّا.

جنـاح المـرأة

السياسة البديلة الثانية هي الأجنحة النسائية، أو ربما هياكل أخرى داخل الأحزاب السياسية خاصة بالنساء، والتي تمتلكها بعض الأحزاب السياسية في الأردن بالفعل. إن الهيكل الحصري للمرأة ممكّن سياسيًّا، لأنه من غير المرجح أن يحظى بالانتقادات من الأصوات المحافظة أو الليبرالية في الطيف السياسي الحزبي الأردني. من المرجح أن تدعم الأصوات المحافظة وجود مساحات حصرية للمرأة، لأنها تلتزم بمعايير الفصل التقليدي، بينما من المرجح أن تدعم الأصوات التقدمية وجود هياكل تدعم تمكين أصوات النساء، والتي تسمح للنساء بأخذ مساحة في النشاط السياسي. ومع ذلك، يجب أن تنظم هذه السياسات الإضافية هذه الهياكل، لأنها تنطوي على القدرة على تمكين المرأة أو عزلها.

في حين أن تمكين المرأة سيحدث مثل المثال التاريخي لغرف الشاي الإنجليزية، وهي مساحات مخصصة للنساء فقط والتي سمحت بحرية الخطاب بين النساء، مما يسمح للمرشحات الأوائل لحق المرأة في الاقتراع بالتعبير عن أفكارهن ومناقشتها، يمكن استخدامها أيضًا كأداة من قبل أصحاب السلطة التقليديين لاحتواء النساء وأصواتهن في هذه الأصوات المحددة، مثل حالة أجنحة الشباب في المملكة المتحدة.

يمكن التخفيف من هذه التحديات من خلال سياسات محددة تنظم العلاقة بين الجناح النسائي والحزب الأم، وتتطلب مستويات معينة من تمثيل الجناح النسائي على المستوى التنفيذي، وتعطي الجناح تفويضًا تمكينيًّا قويًّا.

وبما أنه من المرجح أن تزيد الأجنحة النسائية من عضوية النساء، فإن الأجنحة النسائية ستكون مجدية اقتصاديًّا على المدى الطويل، بالاعتماد على زيادة رسوم العضوية. بغض النظر عن ذلك، لا ينبغي التقليل من أهمية التحدي الاقتصادي قصير الأجل المتمثل في إدخال مؤسسة جديدة داخل الحزب. يجب أن تكون الأحزاب السياسية قادرة على تشكيل ودعم الأجنحة النسائية بعد تشكيلها لتكون قادرة على إشراك المزيد من النساء، والقدرة على الحصول على عضوية كافية لدعم المؤسسات على المدى الطويل. ومع ذلك، نظرًا لأن الانتخابات البرلمانية الأخيرة جرت في عام ٢٠٢٤، ومن المفترض أن تجرى الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٨، فإن تنفيذ هذه السياسة في الفجوة بين هاتين الانتخابين سيسمح للأحزاب بتخصيص الموارد التي سيتم توفيرها بسبب عدم وجود حملات نشطة لإنشاء أجنحة نسائية.

الطريقة الأكثر مباشرة لمعالجة الأعراف الأبوية بشكل مباشر هي توطين المصطلحات واللغة والأطر التي تستخدمها حركات حقوق المرأة في الأردن. ومع ذلك، يجب تنفيذ هذه السياسة كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة. وبما أن الاستراتيجية الحالية من المقرر أن تنتهي في عام ٢٠٢٥، فإن إضافة هذه السياسة كمبدأ أساسي للاستراتيجية المقبلة ستؤثر على الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، بدءًا من عام ٢٠٢٦. وهو ممكن سياسيًا، لأن الهيئة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة هي الجهة المسؤولة عن وضع الاستراتيجية الوطنية.

هذه السياسة ليس لها تكلفة اقتصادية مباشرة، مما يزيد من جدواها الاقتصادية. ومع ذلك، ينبغي أن يتوقع أن يكون لتخطيط خطة تنفيذية وتنفيذها تكاليف مرتبطة بها. ويمكن التصدي لهذا التحدي بإدماج هذا الهدف في تخطيط الاستراتيجية الوطنية المقبلة. في حين أن توطين خطاب العدالة الاجتماعية من خلال مواءمته مع الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والخطاب والثقافة لا يعالج بشكل مباشر المشاركة السياسية، إلا أنه يعالج بشكل مباشر السبب الكامن وراء العديد من التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة السياسية مثل المعايير الأبوية. ومن شأن التنفيذ الناجح لهذه السياسة كمبدأ من مبادئ المعيار الوطني أن يساعد على إزالة وصمة العار عن المصطلحات والأفعال المرتبطة بالحركة النسوية وحقوق المرأة ويساعد على تحقيق المساواة الشاملة.

حمايـــة الأم

في حين أن السياسة السابقة تعالج النظام الأبوي الكامن، فإن هذه السياسة تعالج بعض آثارها، التي تحصر النساء على أداء العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، ويجبرهن على إعطاء الأولوية للعمل المنزلي على الارتباطات الاجتماعية، مثل الحياة السياسية. يمكن أن تختلف حماية الأمومة في شكلها ولكن يمكن أن تشمل ضمان حماية النساء الحوامل في البرلمان والأحزاب السياسية وأماكن العمل. إجازات أمومة مدفوعة الأجر، والوصول إلى تنظيم الأسرة. وتشمل السياسات الأخرى التي تحمي حق المرأة في الانخراط اجتماعيًا إجازة الأبوة، التي يمكن أن تزيل وصمة العار عن دور الآباء في الأسرة المعيشية وفي تربية الأطفال. وبما أن الولادة وتربية الأطفال تتحملان تكلفة باهظة على المرأة، فإنها تحتاج إلى مساعدة الأسر والدولة لتمكينها من الاندماج بشكل هادف في السياسة.

ومع ذلك، فإن تنفيذ تدابير حماية الأمومة الواسعة النطاق سيكون له تكاليف اقتصادية كبيرة. وفي حين أن الإطار التشريعي الحالي يضمن إجازة الأمومة وإجازة الأبوة القصيرة، فإنه يصاغ في إطار التحيز الضمني بأن الآباء لا يتحملون مسؤوليات واسعة في رعاية الأطفال، مما يؤدي إلى ترسيخ الأدوار الاجتماعية النمطية التي تحد من مشاركة المرأة في السياسة. وتواجه هذه السياسة أيضًا تحديات سياسية كبيرة في التنفيذ، حيث سيعارضها أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام، الذين سيتعين عليهم تخصيص أموال لمعظم النفقات المرتبطة بهذه السياسات؛ ومراكز السلطة الأبوية، التي ستستفيد من الأدوار الاجتماعية للمرأة. على هذا النحو،

وبالنظر إلى الأعراف الاجتماعية الحالية، والتحديات السياسية والاقتصادية، فإن هذه السياسة غير مجدية.

تحليل الجدوى

معايير	الجدوى السياسية	الجدوى الاقتصادية	خصوصية	الإمكانية
حماية الأم	-/+	-	+	+
توطين العدالة الاجتماعية	+	+	-/+	+
جناح المرأة	+	-/+	+	-/+
ميزانية المرأة	-/+	-	+	+

جدول ٣ مخطط الجدوى ، حيث تشير علامة "+" إلى الجدوى ، وعلامة "-" تشير إلى انخفاض الجدوى ، وتشير علامة "+/-" إلى توازن إيجابي في الجدوى

مناقشــة

يجب أن تأخذ التوصية بأي سياسة لتمكين المرأة في الحياة السياسية وفي الأحزاب السياسية بعين الاعتبار جدوى السياسة. من بين البدائل السياساتية التي تمت مناقشتها سابقًا، تبرز بدائل على أنها الأكثر جدوى، وهي تفويض أجنحة المرأة وتوطين خطاب العدالة الاجتماعية والحملات. ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء صندوق مخصص للمرأة وتوفير حماية واسعة للأمهات ليسا مجديًا سياسيًّا واقتصاديًّا في ظل الظروف الحالية. وهذا يؤدي إلى التوصية بالسياستين الممكنة بموجب شروط معينة.

يجب تنظيم الأجنحة والمؤسسات النسائية داخل الأحزاب السياسية من خلال السياسات التي تضعها الهيئة المستقلة للانتخابات، والتي ستكون مسؤولة أيضًا عن الإشراف على التنفيذ، ومساءلة الأحزاب عن عدم التنفيذ. لضمان عدم نبذ الأجنحة للمرأة أو احتوائها، يجب وضع لوائح تفرض استقلالية الجناح، وتنظيم علاقته بالحزب الأم من خلال أساليب تضمن تمثيل المرأة في اللجنة التنفيذية، وضمان أن يكون الجناح النسوي، رغم استقلاليته، جزءًا لا يتجزأ من الحزب، وليس شريكًا له.

من ناحية أخرى، سيكون توطين العدالة الاجتماعية ضمن اختصاص اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، التي ستكون مسؤولة عن دمجها كمبدأ أساسي لتمكين المرأة الأردنية في الاستراتيجية الوطنية. ستكون الأهداف التنفيذية والغايات والنتائج

والرقابة على التنفيذ متشابهة في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، لضمان التكامل مع المبادرات الرسمية الأخرى. ومع ذلك، يجب تنفيذ هدف محللة لغة العدالة الاجتماعية بالشراكة مع المنظمات المحلية النسوية في جميع أنحاء الأردن، مع التركيز على المجتمعات المهمشة حيث تواجه النساء تحديات بسبب هويتهن المتقاطعة، كونهن نساء ومن محافظات مهمشة في آن معًا.

استنتاج

تم تهميش النساء في الحياة السياسية الأردنية والأحزاب السياسية والانتخابات منذ استقلال المملكة عام ١٩٤٦. على الرغم من وجود الإرادة السياسية منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن السياسات والمبادرات لم تعالج بشكل كاف العوامل الاجتماعية الأبوية التي أدت إلى تهميش المرأة. وبالتالي، توصي الورقة بتنفيذ سياستين، إحداهما تعالج بشكل مباشر إدماج المرأة في السياسة، والأخرى تعالج الأسباب الكامنة وراء العديد من التحديات التي تواجهها المرأة.

إن إنشاء أجنحة نسائية في الأحزاب السياسية وتوطين جهود العدالة الاجتماعية سيساعد على إدماج المرأة في العمل السياسي، وتوفير مساحات لها لمناقشة الأفكار والمبادرات وتنفيذها وإزالة وصمة العار عن دور المرأة في السياسة. في حين يجب معالجة العديد من التحديات المعيارية والتجريبية لتحقيق المساواة بين الجنسين، يظهر التحليل أن هاتين التوصيتين السياسيتين هما خطوة نحو تمكين المرأة سياسيًا، وزيادة تمثيل المرأة في مكاتب صنع القرار، وخلق والحفاظ على المساحات التي تعتمد عليها القوى الشعبية لتمكين المرأة في الأردن.

[i] الأردن. *قانون الانتخابات لمجلس النواب*، ٢٠٢٢، المادة ٨، القسم ٣. الجريدة الرسمية، العدد ٥٧٨٢، ٢ فبراير ٢٠٢٢.

[ii] الانتخابات النيابية ٢٠٢٤: تقرير *النيابية ٢٠٢٤: تقرير مفصلي*. لجنة الانتخابات المستقلة، ٢٠٢٤، iec.jo/sites/default/files/Report/FinalReport٢٠٢٤.pdf#page=١,٠٠

[iii] سارة بيكارد، "محاولة زيادة الإقبال: أجنحة الشباب وتصويت الشباب في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥"، *Revue Française de Civilizationisation Britannique* ٢٠, no. ٣ (١٦ October ٢٠١٥), https://doi.org/١٠,٤٠٠٠/rfcb.٥٠٣.

[iv] سارة بيكارد، "أجنحة الشباب والأجنحة الطلابية للأحزاب السياسية"، في *السياسة والاحتجاج والشباب*، بقلم سارة بيكارد (لندن: بالغريف ماكميلان المملكة المتحدة، ٢٠١٩)، ١٩٥-٢٣٤، https://doi.org/١٠,١٠٥٧/٩٧٨-١-١٣٧-٥٧٧٨٨-٧_٧.

[v] لويزا بولازيز، "ما وراء السقف الزجاجي، المزيد" الأعمال المنزلية "؟ مهمة عمل المرأة وأدائها وتأثيرها في المؤسسات السياسية"، ٢ ديسمبر ٢٠٢٤، https://doi.org/١٠,٣٣٧٧٤/apsa-٢٠٢٤-٧ZV٢٢.

[vi] سيوبان دالوم، كارل هنريك كنوتسن، وفالنتينا ميشكوفا، "التمكين السياسي للمرأة والنمو الاقتصادي"، *التنمية العالمية* ١٥٦ (أغسطس ٢٠٢٢): ١٠٥٨٢٢، https://doi.org/١٠,١٠١٦/j.worlddev.٢٠٢٢,١٠٥٨٢٢.